

مصلحة الضرائب
المصرية ...
نحو التطوير

الجديد في القانون
رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

علامة تعجب !!!
أسئلة حرجية

دراسة وتحليل لمشروع
قانون الضرائب العقارية
وضريبة الأطنان الزراعية
وضريبة العقارات المبنية

المال



التجارة

AL MAL

WALTEGARA

مالية - اقتصادية - عامة
تصدر شهريا - العدد ٤٥٧
شهر مايو - ٢٠٠٧
السعر جنيهان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رأس المال
المصدروا والسدفع
١٩٨ مليون دولار أمريكي



رأس المال
المخصص به
٥٠٠ مليون دولار أمريكي

بنك فيصل الإسلامي المصري

شركة مساهمة مصرية

مؤشرات نتائج البنك عن الربع الأول من عام ٢٠٠٧ م

معدل النمو	٢٠٠٦/٣/٣١ م	٢٠٠٧/٣/٣١ م	البیان
%	مليون جم	مليون جم	
١٦,٥٤	١٦٩٣١	١٩٧٣١	• إجمالي أصول البنك
١٧,٧٩	١٥٢٨١	١٧٩٩٩	• الحسابات الجارية والأوعية الادخارية
١٨,١٤	١٥٠٧١	١٧٨٠٥	• صافي أرصدة التوظيف والاستثمار
٣,٨٨	١١٨٦	١٢٣٢	• الأصول السائلة
٧,٢٨	٩٦١	١٠٣١	• المخصصات
٧,٨٠	٦٢٨	٦٧٧	• حقوق المساهمين
٣١,٠٢	١٨٧	٢٤٥	• عائد الأوعية الادخارية

ويسر البنك أن يتيح لعملائه :

- شراء وثائق صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري ذي العائد التراكمي "الأمان".
- شراء وثائق صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري ذو العائد الدوري.
- الاشتراك في خدمات الإنترنت والبنك الصوتي عبر موقعه على الشبكة الدولية للمعلومات.
- شراء شهادات الادخار السبوعية بالجنيه المصري ذات العائد الإجماع "نماء".

فروع البنك

فرع الجزيرة : (١٤٩) شارع التحرير - ميدان الجلاء - الدقى . فرع القاهرة : (٣) شارع ٣٦ يوليو - القاهرة
الأزهر - غمرة - مصر الجديدة - الدقى - أسيوط - سوهاج - الإسكندرية - دمنهور - طنطا
بنها - المنصورة - المحلة الكبرى - السويس - الزقازيق - مدينة دمياط الجديدة - مدينة نصر - السيدة زينب

فروع قيد الانفتاح

زيزينيا (القاهرة الجديدة) - مدينة السادس من أكتوبر - الإسكندرية (٢) - شبرا - المعادى
دسوق (كفر الشيخ) - اسوان - العريش (شمال سيناء) - الهرم

هيئة المحكمين

المحاسبة والضرائب:

- أ. د. عبد المنعم محمود
- أ. د. منير محمود سالم
- أ. د. شوقي خاطر
- أ. د. عبد المنعم صوفى الله
- أ. د. محمود الناصي
- أ. د. أحمد حجاج
- أ. د. أحمد الجابري
- أ. د. منصور حامد

إدارة الأعمال:

- أ. د. محمد سعيد عبد الفتاح
- أ. د. حسن محمد خير الدين
- أ. د. شوقي حسين عبد الله
- أ. د. محمود صادق يازجعه
- أ. د. علي محمد عبد الوهاب
- أ. د. عبد المنعم حيالي جنيدي
- أ. د. عبد الحميد بهجت
- أ. د. محمد محمد إبراهيم
- أ. د. فتحى على محرم
- أ. د. السيد عبده داجي
- أ. د. محمد عثمان
- أ. د. أحمد فهمي جلال
- أ. د. فريد زين الدين
- أ. د. شايبت إدريس
- أ. د. عبد العزيز مخيمر

الاقتصاد والإحصاء والتمويل:

- أ. د. أحمد الخندوق
- أ. د. عبد اللطيف أبو العلا
- أ. د. حمدي زهران
- أ. د. سمير طوير
- أ. د. إبراهيم مسدي
- أ. د. صقر أحمد صقر
- أ. د. نجات فهمي
- أ. د. عادل عبد الحميد عز
- أ. د. العشري حسين درويش
- أ. د. رضا المعدل
- أ. د. نادية منكلوي
- أ. د. المعتز بالله جبر
- أ. د. منعم الزاهر

فيس كذا العدد

م	الموضوع	صفحة
(١)	كلمة التحرير	
(٢)	مصلحة الضرائب المصرية ... نحو التطوير	٢
(٣)	الجديد في قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥	٤
(٤)	تدقيق ما يدخل في وعاء الضريبة من أرباح النشاط التجاري والصناعي	١٣
(٥)	قانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة	٢٤
(٦)	الصادرة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ (قراءات هامة من الجريدة الرسمية)	
(٧)	دراسة وتحليل لمشروع قانون الضرائب العقارية وضريبة الأطنان	٢٦
(٨)	الزراعية وضريبة العقارات المبنية	إعداد/ عبد المنعم محمد على عامر
(٩)	علامة تعجب !!! أسئلة حرجة	(قراءات) مصطفى عبد السلام
(١٠)	توصيات مؤتمر التعديلات التشريعية في مجال الضرائب ومشاكل	٤٨
	تطبيقها المتعد بتاريخ ٢٠ / ١٢ / ٢٠٠٦ م	

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث العلمية وفقاً لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأساندة كل في تخصصه

تحت النسخة

جمهورية مصر العربية جنيهاً

ليبيا ٥٠٠ درهم	سوريا ٥٠ ل.س
السودان ٤٠ جنيهاً	لبنان ٢٥٠٠ ليرة
الجزائر ٥ دينارات	العراق ١٠٠٠٠ ل.س
نابذة منكولي	الأردن ١ دينار
المعتز بالله جبر	السعودية ١٠ ريالات
منعم الزاهر	دول الخليج ١٠ دراهم

الاشتراكات

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية .
- الاشتراكات السنوية خارج جمهورية مصر العربية سعر النسخة + مصاريف البريد .
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة نال والتجارة على العنوان أدناه .
- الإصلاطات يتفق عليها مع الإدارة .

مصلحة الضرائب المصرية ... نحو التطوير

بقلم محاسب / أحمد عاطف عبدالرحمن
رئيس مجلس الإدارة

وتحديث مقارها وإداراتها .

وصرح رئيس المصلحة بأن هناك تطوراً هاماً وإنجازات كبيرة تحققت خلال الفترة الماضية من عمر تطبيق القانون الجديد على مستوى جميع ملفات إصلاح منظومة الضرائب وملف التصالح في المنازعات والخلافات الضريبية حيث تمت تسويته بنسبة ٧٩٪ من الدعاوى القضائية بين الممولين والمصلحة - وأيضاً قد تم إنشاء لجنة مستقلة ومتخصصة لتحصيل ديون الضريبة ومنحت كافة التيسيرات لتسوية المنازعات وتحصيل الدين الضريبي مع تقديم تيسيرات في السداد .

من خطوات الاندماج :

جاري العمل للانتهاء من إعداد خريطة متكاملة لمواقع

الضريبي بدون اجتهادات أو تأخير والبعد عن جزافية التقدير .

وقد قرر وزير المالية أن الإصلاحات الضريبية تسير في ثلاثة اتجاهات .



الأول : الانتهاء من المنازعات القديمة وتسوية مشاكل المجتمع الضريبي في ظل القانون القديم .

ثانياً : فتح صفحة جديدة من التعامل في ظل قانون الضرائب الجديد ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

ثالثاً : تطوير الإدارة الضريبية

لا شك أن إدماج مصلحة الضرائب العامة والضرائب على المبيعات يسير ببطء رغم القول بأنها طبقاً لخطوات وبرنامج زمني محدد بمعرفة المصلحة بحيث لا يتجاوز ثلاث سنوات كما هو معلن ونتمنى ألا تزيد المدة وأن يواكبها تطوير العنصر البشري حتى يتمشى أولاً مع مصلحة الضرائب على المبيعات بحكم كونها جديدة ومنظمة وأكثر تحديثاً وتطوراً .

نتيجة كل الجهود في مصلحة الضرائب في سبيل الإسراع في عملية الإصلاح والتطوير للمنظومة الضريبية حتى تصل إلى مرحلة متقدمة من الوعي والثقافة الضريبية بحيث يسهل على صاحب المنشأة تحديد نتيجة النشاط أو تحديد موقعه

المصلحتين على مستوى الجمهورية وتحديد احتياجات التطوير لهذه المقار والمأموريات التابعة لها .

لكن المشكلة في

المأمور وفكر المأمور على أنه مندوب خدمة وليس مندوب جباية وهذا لم ينل حظه الكافي والسريع من جهد الوزير ورئيس المصلحة - لأن آفة التخلف وكثرة المنازعات كلها ترجع أساساً إلى شخص المأمور الذي كانت تحكمه في الماضي قواعد تدفعه إلى المغالاة دون مراعاة عنصر الحقيقة مما جعله يلجأ دائماً للتقدير الجزافي حتى ولو كانت دقات منتظمة فلا يسلم أي حساب أرباح وخسائر من تعديل في بتود المصروفات وإخضاعها للتقديرات الجزافية من وجهة نظره وهو مقتنع تماماً بأنها خاطئة ولكن عادة من خلال اليد المرتعشة ، يدفعون الممول إلى اللجوء إلى لجنة الظمن هذا مما جعل الرصيد المرحل من قضايا القانون القديم كبير وهو مرحل للمرحلة الجديدة مما دفع وزير المالية لوضع حوافز

للسداد وإنهاء لهذه المنازعات.

فالمأمور يجب أن

يحدث له عملية تثقيف مركزه والزامه بتغيير الأساليب البالية التي ظلمت الكثير وظلمت الدولة أيضاً في تأخير التحصيل مما أثر سلباً على الحصيلة ، والعنصر البشري الآخر المؤثر في المنظومة الضريبية دور المحاسبين لذلك تعمل المصلحة على إزالة الفجوة التي كانت موجودة بين الإدارة الضريبية والممول ومحاسب الممول وأصدرت مصلحة الضرائب تعليمات بالتعامل بأسلوب أفضل مع المحاسبين وقررت عدم التعامل مع مدعي المهنة وقد وافقت المصلحة على وضع مقر للمحاسبين في المأموريات أسوة بالمحامين في المحاكم .

كما أن هناك أسلوباً

جديداً خلق نوعاً من التعاون مع المحاسبين من خلال مد خدمة الربط الآلي مع عدد من مكاتب المحاسبة في محاولة لمساعدة أصحابها في إدخال بيانات إقرارات عملائها - والمصلحة تهتم

بالمكاتب ذات الكفاءة من حيث الممولين المتعاملين معها .

كل هذا بهدف خلق

مناخ جيد لنوع من الالتزام الطوعي للممولين خلال خطة ثلاثية من حيث تقديم الإقرار وسداد الضريبة .

من سلبيات النظام

الضريبي الجديد صياغة الإقرار مع مجتمع يقتقد للوعي الضريبي وليس لديه ثقافة ضريبية فليس من المناسب تعقيد تنفيذ القانون بإقرار معقد البيانات حتى على المحاسبين فالأمر يحتاج للتبسيط رغم كثرة المعلومات المطلوبة كلها مفيدة حيث إنها حصيلة من المعلومات والبيانات التي يمكن الاستفادة منها في التخطيط والتظيم وإعادة تقييم الحاضر من أجل المستقبل .

النظام الجديد أخذ

مكانه في الحياة العامة يتفاعل معها ومنها تظهر النتائج من خلال قبول الممولين من ناحية وعلى حصيلة الدولة من ناحية أخرى فالتقييم مطلوب من أجل التقييم .

الجديد في قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

دكتور/ سمير سعد مرقس

محاسب قانوني ومستشار ضريبي - مدير عام بصلحة الضرائب (سابقاً)
أستاذ المحاسبة والضرائب بالجامعة الأمريكية.
أستاذ بالدراسات العليا بكلية التجارة جامعة الإسكندرية وكلية بدمتهور.
أستاذ بالمعهد العربي للتكنولوجيا المتطورة - مدرس بالجامعات العربية (سابقاً)
عضو جمعية الضرائب الدولية IFA - زميل جمعية الضرائب المصرية.
- عضو جمعية المحاسبة الأمريكية AAA.

التقاضى ومنها:

- إعلان أطراف الخلاف .
- أحقية الممول فى رفض اللجنة أو أحد أعضائها.
- مناقشة كافة الدفوع المقدمة من الممول
- تسبب القرارات.

٢ - القانون رقم ٩١ لسنة

٢٠٠٥ الفى البند رقم ١

فى المادة (١) من القانون

رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤

الخاص برسم التنمية

بفرض ضريبة ٢٪ رسم

تنمية على:

١ - ما يزيد على ١٨٠٠٠ جنيه

سنوياً من صافى الأرباح

الخاضعة لضريبة الأرباح

التجارية والصناعية.

٢ - ما يزيد على ١٨٠٠٠

جنيه سنوياً من صافى

أرباح المهن غير

التجارية والمهريات وما

أقسام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م

الرقم	المحتوى	القسم
٥ : ١	الاحكام العامة	الكتاب الأول
٤٦ : ٦	الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين	الكتاب الثانى
٥٥ : ٤٧	الضريبة على أرباح الشركات الاعتبارية	الكتاب الثالث
٥٨ : ٥٦	الضريبة المستقطعة من المنع	الكتاب الرابع
٧٢ : ٥٩	الخسب والتحصيل والدفوعات المقدمة تحت حساب الضريبة	الكتاب الخامس
١٣٠ : ٧٤	التزامات الممولين وغيرهم	الكتاب السادس
١٣٨ : ١٣١	المقويات	الكتاب السابع
١٤٨ : ١٣٩	احكام ختامية	الكتاب الثامن

أولاً: مواد الإصدار:

١ - القانون رقم ٩١ لسنة

٢٠٠٥ الفى القانون رقم

١٥٧ لسنة ٨١ المعدل

بالقانون رقم ١٨٧ لسنة

٩٢، وقام بتشكيل لجان

طعن محايدة بدءاً من

أول يناير ٢٠٠٦، وسوف

تستمر لجان الطعن

القديمة حتى آخر

ديسمبر ٢٠٠٥، وتحال

المنازعات التى لم يتم

الفصل فيها إلى اللجان

الأكثر حياداً فى

٢٠٠٦/١/١ وتشكل لجان

الطعن بقرار من الوزير

من رئيس غير العاملين

بالمصلحة وعضوية ٢ من

موظفى المصلحة ، ٢ من

ذوى الخبرة وتكون لجان

الطعن دائمة وتابعة

للووزير ويصدر قرار منه

بتحديدها على أن ت

صدر قراراتها مسببة

بأغلبية أصوات

الحاضرين وعليها

مراعاة الأصول والمبادئ

العامة لإجراءات

في حكمها.

٣ - ما يزيد على ١٨٠٠٠ جنيه سنوياً من صافي أرباح شركات الاموال .

ثانياً: فلسفة قانون رقم ٩١

لسنة ٢٠٠٥

أخضع القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ (المقيم والمنشأة الدائمة) للضريبة ومفهوم المقيم طبقاً للقانون م (٢) هو:

■ **بالنسبة للشخص الطبيعي :**

إذا كان له موطن دائم في مصر: أى ان تواجدّه بمصر معظم أوقات السنة أو إذا كان للمول مع تجارى أو مكتب مهنى أو مصنع ... يزاوّل فيها الشخص الطبيعى مهنته في مصر.

إذا أقام في مصر مدة تزيد عن ١٨٣ يوماً متصلة أو متقطعة خلال اثني عشرة شهراً سواء كان مصرى أو أجنبى.

المصرى الذى يؤدى مهام وظيفته في الخارج ويحصل على دخله من خزانة مصرية.

■ **بالنسبة للشخص الاعتبارى:**

.. إذا كان قد تأسس وفقاً للقانون المصرى.

- إذا كان مركز إدارته الرئيسى أو الفعلى في مصر. وتكون مصر مركز الإدارة الفعلى إذا توافر في شأنتها حالتان على الأقل من الحالات التالية :

■ إذا كانت هي المقر التي تتخذ فيه قرارات الادارة .

■ إذا كانت هي المقر الذي تعقد به اجتماعات مجلس الإدارة أو المديرين .

■ إذا كانت هي المقر المقيم به الشركاء والمساهمون الذين تزيد حصصهم عن نصف رأس المال.

■ إذا كان شركة تملك فيها الدولة أو أحد الاشخاص الاعتبارية العامة أكثر من ٥٠% من رأسمالها.

ولا تعنى سيطرة شركة غير مقيمة على شركة أخرى مقيمة أن تصبح الشركة المقيمة منشأة دائمة للأخرى.

الفى القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ التفرقة بين أنواع الشركات وفرق بين الأشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتباريين، ووجد معاملة جميع الشركات (شركات الاشخاص مثل التضامن - التوصية البسيطة

- (الواقع) وشركات الأموال مثل (الشركات المساهمة - وذات المسئولية المحدودة - التوصية بالأسهم) فى الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتباريين على عكس القانون القديم الذى كان يعامل شركات الاموال تختلف عن شركات الأشخاص.

- الفى القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضريبة على القيم المنقولة لجميع أوعيتها الضريبية، واقتصرت الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين على الآتى م(٦):

■ المرتبات .

■ النشاط التجارى والصناعى (إذا كان منشأة فردية) .

■ النشاط المهنى أو غير التجارى .

■ الثروة العقارية.

ثالثاً: الضريبة على الاشخاص الطبيعيين:

١ - تفرض ضريبة سنوية على مجموع صافى دخل الاشخاص المقيمين وغير المقيمين بالنسبة لدخولهم المحققة من مصر، ويتكون مجموع

صافي الدخل من:

- المرتبات وما في حكمها .
- النشاط التجاري أو الصناعي .
- النشاط المهني أو غير التجاري .
- الثروة العقارية .

إذا المبدأ العام هو ستوية

الضريبة

٢ - تستحق الضريبة على ما يجاوز ٥٠٠٠ جنيه من مجموع صافي الدخل للممول المقيم خلال السنة.

٣ - تكون أسعار الضرائب كما يلي:

الضريبة المستحقة

الوعاء ٥٠٠٠	لا شيء
الـ ١٥٠٠٠ التالية	١٠ %
الـ ٢٠,٠٠٠ التالية	١٥ %
أكثر من ٤٠,٠٠٠	٢٠ %

٤ - جميع العاملين لدى الغير سواء بعقود أو غير عقود أو بأي وسيلة أخرى مثل القرارات الإدارية أو ما شابه ذلك، ما دام هذا التعاقد يحمل مضمون التبعية يخضع للضريبة على المرتبات وكذا الحال

العامل:

أعفى القانون مبلغ ٤٠٠٠ جنيه سنوي إعفاء شخصي للعاملين بالإضافة إلى حصة الموظف في التأمينات الاجتماعية وكذا اشتراك العاملين التي تنشأ تحت مظلة القانون ٥٤ لسنة ٧٥.

أعفاط التأمين على الحياة والتأمين الصحي على الموظف وزوجته وأولاده القصر معفاة بشرط إلا تزيد على ٣٠٠٠ جنيه سنوياً أو ١٥ % من صافي المرتب أيهما أكبر.

أبقى القانون الجديد على الإعفاءات الضريبية الأخرى المقررة بقوانين خاصة مثل بدلات طبيعة العمل والتمثيل التي تمنح لبعض الفئات في الحكومة والقضاء ووزارة الداخلية.

إذا كان صاحب العمل أو الملتزم بتوريد الضريبة غير مقيم في مصر وليس له مركز أو منشأة بها يكون الالتزام على عاتق العامل وعليه أن يقدم إلى المأمورية من كل عام بيان شامل بأجمالي المبالغ التي حصل عليها خلال السنة.

بالنسبة لعمال اليومية وأيضاً العاملين بشركات أو كيانات أجنبية لها أفرع أو حتى مجرد أعمال في مصر عن أعمالهم في أنشطة هذه الشركة بمصر، وكذا مرتبات ومكافآت رؤساء أعضاء مجلس الإدارة في القطاع العام وقطاع الأعمال من غير المساهمين ومرتبات ومكافآت رؤساء أعضاء مجلس الإدارة في القطاع العام وقطاع الأعمال من غير المساهمين ومرتبات ومكافآت رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة في شركات الأموال مقابل عملهم الإداري ويعتبر من التكاليف واجبة الخصم بالنسبة للشركة.

حصة العاملين في الأرباح:

تعفى في ظل القانون من الضريبة على المرتبات ولكن لا تعتمد من التكاليف واجبة الخصم باقرار الشركة أي أن القانون نقل عبء هذه الضريبة على الشركة بدلاً من

٢ - سعر الضريبة على أرباح
الأشخاص الاعتبارية
٢٠٪ وتم إلغاء الـ ٢٪
رسم التمية.

- وهناك نلاحظ أن القانون
الجديد لم يميز بين النشاط
الصناعي والأنشطة الأخرى
كما يفعل القانون القديم:

٢٠٪/٢٠٪+ رسم تنمية
للأنشطة الصناعية .

- ٤٠٪/٢٠٪+ رسم التمية
(لغير ذلك من الأنشطة)

٢ - الإعفاءات التي أوردها
القانون رقم ٩١ لسنة
٢٠٠٥ قاصرة فقط على
الآتى وذلك طبقاً لنص
المادة (٥٠) وأهمها:

إعفاء المنشآت التعليمية
الخاضعة لإشراف الدولة
التي كان شكلها القانونى على
عكس القانون السابق الذى
كان يعفى المنشآت التعليمية
التي فى شكل منشآت فردية
أو شركات أشخاص ولكن كان
يخضع المنشآت التعليمية التي
تأخذ شكل شركات أموال.

نتاج التأمّل الذى تحصل عليه
أشخاص اعتبارية (جميع
الشركات) مقيمة عن
استثماراتها فى الأوراق المالية
المعتمدة فى سوق الأوراق

وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية
وعلى الاخص ما يلى.

- التوزيعات بالنسبة لايراد
الاستثمارات من شركة مقيمة
لاخرى مقيمة يعتمد حساب
الايرادات وفقاً لطريقة حقوق
الملكية أو التكلفة.

فروق تقييم العملة يتم اعتماد
الفروق الدائنة والمدينة بقائمة
الدخل المعدة طبقاً لمعايير
المحاسبة المصرية.

يؤخذ بالآثر الضريبي للتغير
فى السياسات المحاسبية
بالاقرار الضريبي.

وطبقاً للمادة (٥٤) تخضع
الضريبة الاجنبية التي تقوم
بإدائها شركة مقيمة عن
أرباحها المحققة فى الخارج
من الضريبة المستحقة عليها
وفقاً لاحكام القانون ويشترط
تقديم المستندات المؤيدة لها .

ولا تخضع الخسائر المحققة
فى الخارج من وعاء الضريبة
فى مصر عن ذات الفترة
الضريبية أو أى فترة تالية .

ولا يجوز أن يتجاوز الخصم
المذكور بالفقرة الأولى
الضريبة الواجبة السداد فى
مصر والتي كان يمكن أن
تستحق على الأرباح المحققة
عن أعمال فى الخارج.

يلتزم المسئول عن حجز
وتوريد الضريبة بتقديم اقرار
ربع سنوى إلى مأمورية
الضرائب المختصة فى يناير
وأبريل ويوليو وأكتوبر من كل
عام على نموذج (٤) مرتببات
يبين عدد العاملين وإجمالي
المرتبات المنصرفة خلال
الثلاثة أشهر السابقة والمبالغ
المستقطعة تحت حساب
الضريبة والمبالغ المسددة عن
ذات المدة وكذا التعديلات
التي طرأت على العاملين
بالزيادة أو بالنقص بالعدد .

رابعاً: الضريبة على أرباح الأشخاص الإعترابية :

١ - أخضع القانون رقم ٩١
لسنة ٢٠٠٥ أرباح
الأشخاص الاعتباريين
(جميع الشركات) طبقاً
لمعيار عالمية الضريبة
وليس إقليمية الضريبة .

- وذلك أنه تسرى الضريبة
على الأشخاص الاعتبارية
المقيمة فى مصر بالنسبة
للأرباح التي تحققها سواء فى
مصر أو خارجها .

- يتحدد صافي الربح على
اساس قائمة الدخل المعدة

المالية المصرية مع عدم خصم الخسائر الناجمة عن هذا التعامل أو ترحيله إلى السنوات التالية بند(٨).

تلافي القانون الجديد وبحق الازدواج الضريبي لتوزيعات الأرباح من الشركات التابعة (الشقيقة) إلى الشركات الام (المالكة) لها وطبقاً للبند (١٠) من م (٥٠) أعفى التوزيعات والأرباح والخصص التي تحصل عليها أشخاص اعتبارية مقابل مساهمتها في أشخاص اعتبارية مقيمة أخرى.

وتطبيقاً لذلك :

أن الأرباح والتوزيعات التي تحصل عليها الشركات المالكة من شركاتها المملوكة لها لا تخضع للضريبة، أيأ كانت الشكل القانوني للشركة المستثمر فيها (ذات مسئولية محدودة- مساهمة) وأيا كانت نوع المساهمة (عند التأسيس أو عند زيادة رأس المال).

أهلاكات أصول الشركة وهي طبقاً للمادة (٢٥) على النحو التالي:

■ ٥٠ ٪ من تكلفة شراء أو إنشاء أو تطوير أو تجديد

أو إعادة بناء أى من المباني والمنشآت والتجهيزات والسفن والطائرات وذلك عن كل فترة ضريبية.

■ ١٠ ٪ من تكلفة شراء أو تطوير أو تحسين أو تجديد أى من الأصول المعنوية التي يتم شراؤها بما فى ذلك شهرة المحل وذلك عن كل فترة ضريبية.

■ أما باقى الأصول فيتم اهلاكها طبقاً لنظام أساس أهلاك ويقصد به القيمة الدفترية للأصول وهو على النحو التالي:

■ الحاسبات الآلية والبرامج نسبة ٥٠ ٪ من أساس الأهلاك .

■ باقى الاصول الاخرى نسبة ٢٥ ٪ من أساس الاهلاك .

٦ - وطبقاً للمادة (٢٧) تخصم نسبة ٣٠ ٪ من تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة فى الاستثمار فى مجال الانتاج الصناعى سنواء كانت جديدة أو مستعملة وذلك فى أول فترة ضريبية يتم خلالها استخدام تلك الأصول

(ويتم ادراج القيمة الباقية إلى اساس الاستهلاك) وبحسب أساس الاهلاك فى م (٢٥) عن تلك الفترة الزمنية بعد خصم نسبة الـ ٣٠ ٪ المذكورة أى يحسب اساس الاهلاك من نسبة ٧٠ ٪ المتبقية.

٧ - ترحيل الخسائر بحد اقصى خمسة سنوات تالية.

٨ - الغى القانون الجديد الآتى:

■ إعفاء نسبة من رأس المال المدفوع لشركات المساهمة المقيدة أوراقها بالبورصة.

■ الغاء القيمة الاجارية المملوكة للشركات وتقوم الشركة بشغلها.

استحدث القانون الجديد فى

المادة ٥٢ تكاليف لا تعد واجبة

الخصم كالتالى:

■ عوائد وفوائد القروض والسلفيات التى تحصل عليها الاشخاص الاعتبارية فيما يزيد عن أربعة أمثال متوسط حقوق الملكية وبصفة مؤقتة طبقاً لنص مادة (٧) من مواد اصدار

القانون، سمح القانون بخصم الموائد المدينة عن هذه القروض إذا تجاوزت أربعة أمثال حقوق الملكية على النحو التالي :

■ ٨-١ للسنه الضريبية ٢٠٠٥

■ ٧-١ للسنه الضريبية ٢٠٠٦

■ ٦-١ للسنه الضريبية ٢٠٠٧

■ ٥-١ للسنه الضريبية ٢٠٠٨

■ ٤-١ للسنه الضريبية ٢٠٠٩

■ المخصصات والاحتياطات

فيما عدا مخصصات البنوك وشركات التأمين وكان القانون الملقى يسمح بخصم ٥ ٪ من صافى الربح كاحتياطي قانونى.

■ حصص الأرباح وأرباح الأسهم الموزعة ومقابل الحضور الذى يدفع للمساهمين بمثابة حضور الجمعيات العمومية.

■ ما يحصل عليه رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة من مكافآت المضوية وبدلاتها.

■ حصة العاملين من الأرباح التى يتقرر توزيعها طبقاً للقانون وكان القانون الملقى يقوم بخصمها من الأرباح الخاضعة للضريبة.

■ تكاليف منصوص عليها فى م (٢٤) مثل:

الغرامات والعقوبات المالية والتعويضات بسبب ارتكاب الممول أو أحد تابعيه جنائية أو جنحة عمدية.

الضريبة على الدخل طبقاً لهذا

القانون.

خامساً: الضريبة المستقطعة

من المنيع:

١ - طبقاً لنص المادة (٥٦):

أخضع القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ للضريبة بسعر ٢٠ ٪ بدون خصم أى تكاليف، المبالغ التى يدفعها أصحاب المنشآت الفردية والأشخاص الاعتبارية المقيمة فى مصر والجهات غير المقيمة التى لها منشأة دائمة فى مصر لغير المقيمين وهى:

■ الموائد .

■ الاتاوات عدا المبالغ التى تدفع للخارج مقابل تصميم أو حقوق معرفة لخدمة الصناعة وسوف يحدد هذه الحالات الوزير المختص بالصناعة.

■ مقابل الخدمات ولا يعتبر من قبيل مقابل الخدمات نصيب المنشأة الدائمة

العاملة فى مصر من المصروفات الادارية ومصروفات الرقابة والاشراف التى يتحملها مركزها الرئيسى فى الخارج.

■ مقابل النشاط الرياضى أو الفنان سواء دفع له مباشرة أو من خلال أى جهة.

٢ - طبقاً لنص المادة (٥٧):

يتم خضوع ما تدفعه المنشآت الفردية والأشخاص الاعتبارية لأى شخص طبيعى على سبيل العمولة أو السمسرة متى كانت غير متصلة بمباشرة مهنته.

وهنا نوضح أن مجال تطبيق ٥٦ هـ هى المبالغ المدفوعة على سبيل الحضر (الموائد- الاتاوات- مقابل الخدمات -

مقابل النشاط الرياضى أو الفنى وبشرط أن تدفع لغير المقيمين فى مصر سواء أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين.

أما مجال تطبيق م ٥٧: ما يدفع على سبيل العمولة أو السمسرة غير المتصلة بمباشرة المهنة وذلك فقط

المختصة قبل ستين يوماً
على الأقل من بداية
الفترة الضريبية التي
يرغب في تطبيق نظام
الدفعات المقدمة ابتداءً
منها.

١٢ - وطبقاً لنص مادة ٦٣
يسدد (نسبة ٦٠٪ من
الضريبة) على ثلاث
دفعات متساوية تسدد
كل دفعة منها على
التوالى مواعيد لا
تتجاوز الثلاثين من
يونيو والثلاثين من
سبتمبر والـ ٣١ من
ديسمبر من كل عام.

■ وللممول بعد أداء الدفعة
الثانية أخطار المصلحة
بتخفيض القسط الثالث أو
عدم أدائه إذا تبين له أن
أرباحه عن العام الكامل
ستكون أقل من الأرباح
المقدرة عن العام السابق
عليه.

ويتم تسوية المبالغ المدفوعة
تطبيقاً لهذا النظام عند
تقديمه الاقرار السنوي ويقوم
الممول بمسداد الجزء المتبقى
من الضريبة المستحقة من
واقع الاقرار بعد خصم ما

٤ - قام بالزام الشركات
والمشروعات المقامة
بنظام المناطق الحرة
بتطبيق نظام الخصم
والتحصيل تحت حصة
الضريبة.

نظام الدفعات المقدمة :

١٠ - للشركة الحرة في
الاختيار بين نظام
الخصم تحت حساب
الضريبة ونظام الدفعات
المقدمة أى يقوم الممول
بأداء مبلغ تحت حساب
الضريبة المستحقة عليه
عن الفترة الضريبية
وذلك بواقع ٦٠٪ من أى
ما يأتى م (٦١) :

آخر ضريبة أقر بها الممول :

الضريبة التي يقدرها عن
السنة التي يرغب في تطبيق
نظام الدفعات عنها إذا كان
الممول لم يسبق أن تقدم
بإقرار ضريبي أو كان الاقرار
الضريبي الذي تقدم به عن
الفترة الضريبية السابقة على
تقديم الطلب يتضمن
الخصائر.

١١ - وطبقاً للمادة ٦٢ يقدم
طلب إلى المأمورية

لأى شخص طبيعي ولم يحدد
القانون مقيم أو غير مقيم.
أما ما يدفع من عمولة أو
سمسرة متصلة بمباشرة
مهنته فسوف يكون مجاله
الضريبة على النشاط
التجارى أو المهن الحرة على
حسب نشاطه.

سادساً: الخصم:

١ - ألغى القانون رقم ٩١
لسنة ٢٠٠٥ نظام
الاضافه فلا يجوز
تطبيق نظام الاضافة
بدءاً من ١/٧/٢٠٠٥.

٢ - يتم تطبيق نظام الخصم
تحت حساب الضريبة
على ما يتجاوز ٣٠٠ جم
ينسب النظام القديم
حتى يتم صدور اللائحة
وسوف يكون نسبة
الخصم بعد أقصى ٥ ٪
بدلاً من ١ ٪ على
المشتريات، ٣ ٪ على
الخدمات كما في
القانون الملغى.

٣ - يتم تطبيق نظام الخصم
على الأتعاب المهنية
بنسبة ٥ ٪ ابتداء من
١/٧/٢٠٠٥.

سبق أن أداء من دفعات مقدمة مضافاً إليها عائد سنوي محسوباً وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي على أن يخصم منه ٢ ٪.

١٣ - وطبقاً للمادة ٦٤ للممول أن يعدل عن اختياره نظام الدفعات المقدمة وأن يتلزم بنظام الخصم تحت حساب الضريبة طبقاً لنص المادة ٥٩ وذلك بشرطين.

■ أن يكون الممول قد طبق نظام الدفعات المقدمة خلال سنة كاملة على الأقل وأن يكون قد سدد جميع المستحقات المقررة وفقاً لهذا القانون .

■ أن يتقدم الممول بطلب إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال ٩٠ يوماً من بدء السنة الضريبية التي يرغب المعدول عن نظام الدفعات المقدمة اعتباراً منها .

سابعاً: الأقرارات الضريبية:

١- يقوم الممول بتقديم اقرار سنوي إلى مأمورية

الضرائب المختصة في فترة اعفاء أو في فترة خضوعه ويعفى من تقديم الاقرار في الحالات الآتية (م ٨٢):

■ إذا اقتصر دخله على المرتبات وما في حكمها .

■ إذا اقتصر دخله على إيرادات الثروة العقارية ولم يتجاوز صافي دخله منها خمسة آلاف جنيه .

إذا اقتصر دخله على المرتبات وما في حكمها وإيرادات الثروة العقارية ولم يتجاوز صافي دخله منها على مبلغ خمسة آلاف جنيه .

٢ - موعد الاقرار مادة (٨٣): قبل أول أبريل من كل سنة للأشخاص الطبيعيين .

قبل أول مايو من كل سنة بالنسبة للأشخاص الاعتباريين .

رابط الضريبة :

١ - تربط الضريبة على الأرباح الثابتة من واقع الاقرار المقدم من الممول ويعتبر الاقرار رهنياً للضريبة والتزاماً بأدائها في الموعد القانوني

وتسدد الضريبة من واقع هذا الاقرار (م ٨٩).

٢ - للمصلحة تعديل الربط من واقع البيانات الواردة بالاقرار والمستندات المؤدة له ويحق للمصلحة إذا توافرت لها مستندات تثبتت عدم مطابقة الاقرار للحقيقة واخطار الممول بإجراء الفحص .

٣ - التقادم المقسط لتعديل الربط خلال خمس سنوات وتكون هذه المدة ست سنوات إذا كان الممول متهرباً من أداء الضريبة ما لم تنقطع مدة التقادم بأي سبب من أسباب قطع التقادم .

٤ - يجوز مد مهلة تقديم الاقرار المدة ٦٠ يوم بشرط تقديم الطلب قبل ١٥ يوم من انتهاء المهلة على أن تسدد الضريبة مع الطلب حسب تقدير الممول وكذا مقابل التأخير .

٥ - يوقع على الاقرار محاسب قانوني إذا كانت المنشأة شركات أموال أو جمعية تعاونيات أو شركة أشخاص والأفراد إذا زاد

رقم الأعمال عن ٢ مليون جنيه سنوياً .

ثامناً: الفحص والتحرّيات:

١ - سوف يتم فحص اقرارات الممول سنوياً من خلال عينة (٩٠م)

٢ - سوف يتم اخطار الممول بالتاريخ المحدد للفحص ومكانه والمدة التقديرية له قبل ١٠ ايام على الأقل من ذلك التاريخ.

٣ - ولا يجوز اعادة فحص عناصر سبق فحصها ما لم تنكشف حقائق جوهرية تستوجب اعادة الفحص.

تاسعاً: التزامات الممولين

بالأخطار وامسالك الدفاتر:

١- التزامات الممولين:

■ الاخطار ببهاء مزاولة النشاط خلال ٣٠ يوم.

■ الاخطار بحدوث أى تغيير فى النشاط أو العنوان خلال ٣٠ يوم .

■ التقدم بطلب استخراج بطاقة ضريبية.

■ الالتزام بامسالك الدفاتر والمجلات :

الشخص الطبيعى :

إذا جاوز رأسماله ٥٠ ألف جنيه .

إذا جاوز رقم أعماله ٢٥٠ ألف جنيه .

إذا جاوز صافى ربحه ٢٠ ألف جنيه

الشخص الاعتبارى:

■ التزام أصحاب المهن بتسليم ايصال لكل من يدفع للمهنى مبلغ أجاز المشرع امسالك حسابات الكترونية.

■ الالتزام بالأخطار بالتوقف الكلى أو الجزئى خلال ٣٠ يوم .

■ التزام الورثة بالتوقف خلال ٦٠ يوم .

■ التزام المنازل بالأخطار بالتنازل خلال ٣٠ يوم.

■ التزام المتنازل بتقديم اقرار خلال ٦٠ يوم وتدرج بيانات هذا الاقرار ضمن الاقرار السنوى.

■ المتنازل والمتنازل اليه مسئولية بالتضامن عن: أرباح الاستغلال الأرباح الرأسمالية.

■ أميام هذه المسئولية بحق للمتنازل اليه :

١ - الطعن .

ب - تقديم طلب للمأمورية لموافاته بالضرائب المستحقة ويكون الرد خلال ٩٠ يوم وتكون مسئولية فى حدود الضرائب الواردة فى بيان المصلحة.

نماذج الاقرارات الضريبية

■ الاقرار الضريبى على مجموع صافى دخل الأشخاص الطبيعيين لايرادات المرتبات والنشاط المهنى (نموذج ٢٧).

■ الاقرار الضريبى على مجموع صافى دخل الأشخاص الطبيعيين للمرتبات/ والثروة العقارية (نموذج ٢٧).

■ الاقرار الضريبى على مجموع صافى دخل الأشخاص الطبيعيين (نموذج ٢٧).

■ الاقرار الضريبى على مجموع صافى دخل الاشخاص الطبيعيين لأرباح النشاط التجارى والصناعى غير المؤيد بحسابات (نموذج ٢٧)

■ اقرار الضريبة على أرباح الاشخاص الاعتبارية

(نموذج ٢٨) •

تحديد ما يدخل وعاء الضريبة من أرباح النشاط التجاري والصناعي

دكتور/محمد عباس بلوى

أستاذ المحاسبة والضرائب - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

عميد كلية التجارة (السابق) بدمهور

الأجل الطويل بسبب ما قد يلحق بهم من خسائر - مما يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة الضريبية ؛ إذ ليس من العدالة فرض الضريبة على أرباح سنة ما ، دون الأخذ في الاعتبار ما قد يصيب الممول من خسارة في السنوات السابقة - فلقد خرج المشرع عن هذا المبدأ بالنسبة للخسائر التي تصيب الممول ، بأن أورد المادة ٢٩ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ التي تقضى بأنه :

« إذا ختم حساب إحدى السنوات بخسارة تخصم من أرباح السنة التالية فإذا تبقى بعد ذلك جزء من الخسارة نقل سئوياً إلى السنوات التالية حتى السنة الخامسة ، ولا يجوز بعد ذلك نقل شيء من الخسارة إلى حساب أى سنة أخرى ،

ومن استقراء نص المادة

في وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين في حالات معينة ، وتهدف هذه الدراسة إلى مناقشة تلك الحالات ؛ وسيتم ذلك من خلال ثلاثة مباحث على نحو ما سيرد تفصيلاً .

« المبحث الأول »

تحديد ما يدخل في وعاء الضريبة في حالة ترحيل خسائر السنوات السابقة
عند دراستنا لأحكام اعتبارات تحديد إيرادات النشاط التجاري والصناعي التي توضع للضريبة وجدنا أن المشرع أخذ بمبدأ سنوية الضريبة ، وقلنا إن هذه المنة ترتبط بمبدأ ضريبي أساسي يتمثل في مبدأ استقلال السنوات الضريبية الذي يعني أن تستفيد كل سنة بإيراداتها وتتحمل بمصروفاتها ، ولما كان هذا المبدأ يضر بالممولين في

أوضحت المادة (٦) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أن الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسرى على مجموع صافي الدخل الذي يحققه الممول من أربعة مصادر - كما أوضحنا عند دراسة خصائص تلك الضريبة - منها صافي الدخل الذي مصدره النشاط التجاري والصناعي الذي انتهينا من دراسة كيفية قياسه وبذلك تكون المرحلة الأولى من مراحل عملية التحاسب الضريبي - مرحلة القياس - قد تم إنجازها جزئياً ، حيث قد توجد حالات تتطلب استكمال هذه المرحلة لتحديد من صافي الربح الضريبي للنشاط التجاري والصناعي الذي يدخل في وعاء الضريبة .
ويمطالبة القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ نجد أن المواد (٢٩ ، ٨٠ ، ٧٩) تناولت أحكاماً معينة تنظم تحديد ما يدخل

الضريبة لإحدى المنشآت
الفردية عن سبع سنوات
متتالية :-

**مثال رقم (١) : حالة ترحيل
خسائر السنوات السابقة :
فيما يلي (الخسائر)**

السنة	أرباح (جنيه)	خسائر (جنيه)
السنة الأولى	٣٠٠٠	٢٥٠٠٠
السنة الثانية	٤٠٠٠	
السنة الثالثة	٢٠٠٠	
السنة الرابعة		٥٠٠٠
السنة الخامسة		٢٥٠٠
السنة السادسة		
السنة السابعة	٩٥٠٠	

المطلوب : تحديد ما يدخل في وعاء الضريبة على دخل
الإشخاص الطبيعيين في كل سنة من السنوات المذكورة .

البيان	السنة (١)	السنة (٢)	السنة (٣)	السنة (٤)	السنة (٥)	السنة (٦)	السنة (٧)
صافي الربح (الخسارة)	٢٥٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠	٩٥٠٠
ما يدخل في السنة (١)							
الخسارة المرحلة	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠					
ما يدخل في السنة (٢)							
الخسارة المرحلة		٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠				
ما يدخل في السنة (٣)							
الخسارة المرحلة			١٨٠٠٠	١٨٠٠٠			
ما يدخل في السنة (٤)							
الخسارة المرحلة				١٦٠٠٠	١٦٠٠٠		
ما يدخل في السنة (٥)							
الخسارة المرحلة					٥٠٠٠	٥٠٠٠	
ما يدخل في السنة (٦)							
الخسارة المرحلة من السنة (٥)					٥٠٠٠	٥٠٠٠	
الخسارة المرحلة من السنة (٦)						٢٥٠٠	٢٥٠٠
ما يدخل في السنة (٧)							٢٠٠٠

سألفه الذكر ، يتضح أن
ترجيل الخسارة وخصمها من
أرباح السنوات التالية
يستوجب توافر الشروط
التالية :-

الشروط الأول :-

أن يتم تطبيق المادة (٢٩) بعد
قياس الربح الضريبي ، أي
بعد تطبيق المواد (٢٢) حتى
(٢٨) ، حيث لا تعد خسارة
السنوات السابقة من
التكاليف الواجبة الخصم من
الإيرادات عند قياس الربح
الضريبي .

الشروط الثاني :-

أن تكون الخسارة التي تم
ترجيلها هي الخسارة
الضريبة ، أي الخسارة التي
يتم تحديدها وفقاً للأسس
التي ينص عليها قانون
الضرائب ، وليست الخسارة
المحاسبية .

الشروط الثالث :

ألا تزيد مدة ترحيل خسارة
السنة المعنية عن ٥ سنوات
تالية للسنة التي نخصها .

الشروط الرابع :

أن يتم ترحيل الخسارة على
أساس الأقدم فالأحدث في
حالة تحقق خسائر في
سنوات متتالية .

ملاحظات على الحل :

(أ) تم خصم خسائر السنة الأولى من أرباح السنة الثانية فلم تستوعبها ، وانتهت بصافي خسارة ضريبية (٢٢٠٠٠ جنيه) ، فتم ترحيل هذه الخسارة إلى السنة الثالثة فلم يستوعبها أرباحها ، وانتهت بوجود خسارة ضريبية (١٨٠٠٠ جنيه) ، فتم ترحيلها للمرة الثالثة إلى السنة الرابعة فلم تستوعبها أيضاً أرباحها وانتهت بصافي خسارة ضريبية (١٦٠٠٠ جنيه) .

(ب) في السنة الخامسة تحققت خسارة مقدارها (٥٠٠٠ جنيه) ، ورحل لنفس السنة الخسارة المتبقية من السنة الأولى (١٦٠٠٠ جنيه) .

(ج) في السنة السادسة تحققت خسارة مقدارها (٢٥٠٠ جنيه) وكذلك رحل لها خسارة السنة الخامسة (٥٠٠٠ جنيه) ، ولم ترحل الخسارة المتبقية من السنة الخامسة لانتهاء سنوات الترحيل .

(د) في السنة السابعة تم ترحيل خسارة السنة الخامسة (٥٠٠٠ جنيه) ، وخسارة السنة السادسة (٢٠٠٠ جنيه) على أساس الأقدم فالأحدث ، فاستوعبت أرباحها كل هذه الخسائر ، وتبقى صافي ربح ضريبي ٢٠٠٠ جنيه ، يتم إدراجه في وعاء الضريبة للسنة السابعة .

هذا وبالرجوع إلى اللائحة التنفيذية للقانون نجد أن المادة (٣٧) تقضى بأنه بالنسبة للشخص الذي تعدد مصادر إيراداته - فيما عدا المرتبات وما في حكمها - يراعى ألا يتم إجراء الجمع الجبري إلا في حدود صافي الدخل منها ، وبذلك تكون هذه المادة قد أضافت شرطاً آخر وهو :

الشرط الخامس :

عدم خصم الخسائر من صافي أرباح مصدر آخر خلاف صافي أرباح النشاط التجاري والصناعي ، وذلك في حالة تعدد مصادر الدخل .

واستكمالاً لموضوع خصم خسائر السنوات السابقة ، نجد أن مصلحة الضرائب أوردت شرطاً آخر يضاف إلى الشروط السابقة ، فقد أوضحت تعليماتها بأنه لا يستفيد من حكم هذه المادة إلا الممول الذي تحددت الخسارة باسمه دون غيره سواء استمر في مزاولته النشاط الخاضع للضريبة في نفس السنة أو مزاولته نفس النشاط أو نشاط آخر يخضع للضريبة في منشأة أو منشآت أخرى ، وذلك لأن الخسارة تتعلق بالممول نفسه الذي ترتبط الضريبة باسمه شخصياً لا بالنسبة للمنشأة في حد ذاتها .

وينبني على ذلك أن انتقال ملكية المنشأة إلى ممول آخر سواء بالبيع أو التنازل لا ينقل حق الخسارة إلى ذلك الممول الآخر بسبب تغيير شخصية المستفيد بالترحيل ، كما يسرى نفس الحكم بالنسبة للورثة ، حيث لا يستفيدون بسريران ترحيل الخسارة لأنهم ممولون جدد ذوو ذمة مستقلة عن ذمم مورثيهم ، وإذا استمروا في استغلال منشأة

بصفة التاجر أو كانت امرأة متزوجة لم تحصل على إذن زوجها بالإيجار على الرغم من أن القانون التجارى يحتم الحصول على هذا الإذن لمزاولة التجارة ، أو كان محظوراً عليه الاتجار كالموظفين العموميين ورجال الجيش ذلك لأن قوانين الضرائب لا تتميز بالصحة أو البطلان قبل الفير طبقاً لأحكام القانون التجارى أو غيره من القوانين . فالمعبرة بالنشاط المنتج سواء أكان مشروعاً ومحققاً طبقاً لما يقضى به القانون أم لا ، لأن كل ما يهم المشرع الضريبى هو تحقيق الربح نتيجة ممارسة نشاط أو أعمال تخضع للضريبة .

هذا ولما كانت إيرادات النشاط التجارى والصناعى تتحدد على أساس ما يتولد منها عن تفاعل رأس المال والعمل معاً فإن جميع ما يحصل عليه صاحب المنشأة الفردية يعتبر ربحاً تسرى عليه الضريبة ، ويدخل فى ذلك مسحوباته النقدية والعينية وما يسحبه لنفسه من مرتب وفوائد لذلك

أرباحها فى وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين .

ويتناول هذا المبحث دراسة كيفية تحديد ما يدخل فى وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين فى حالة كل من المنشأة الفردية وشركة الواقع الناشئة عن ميراث منشأة فردية على نحو ما سيرد فى الفرعيتين التاليتين :

أولاً : تحديد ما يدخل فى وعاء الضريبة فى حالة المنشآت الفردية ،

يقصد بالمنشأة الفردية كل منشأة مملوكة لشخص واحد يزاول الأعمال التجارية على وجه الاعتماد وعلى وجه الاستقلال وذلك بقصد الربح ، ولذلك يكتسب صفة التاجر وفقاً لنص المادة الأولى من القانون التجارى التى تقضى بأن كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له يعتبر تاجراً وبالنسبة للضريبة فإنها تستحق على أرباح صاحب المنشأة بصرف النظر عما إذا كان كامل الأهلية أو عديم الأهلية لا يعترف له القانون

مورثهم وتقاسموا نتيجة الاستغلال ، فإن الضريبة تربط على حصة كل وارث باسمه شخصياً ، وقد استقر القضاء على اعتبار أن شخصية الوارث مغايرة لشخصية المورث ، وعلى هذه فإن تعليمات مصلحة الضرائب تكون قد أضافت شرطاً آخر وهو :

المشرك السادس : -

لا يستفيد من ترخيل الخسارة إلا الممول الذى ربطت الخصارة باسمه .

د المبحث الثانى ،

تحديد ما يدخل فى وعاء الضريبة فى حالة المنشآت الفردية وشركات الواقع

باستقراء مواد القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ يتبين أن المشرع الضريبى قد وخذ المعاملة الضريبية لكافة أنواع الأشكال القانونية المختلفة للشركات ، فأخضع أرباحها للضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية ، وذلك مع الإبقاء على المنشآت الفردية ، وشركات الواقع الناشئة عن ميراث منشأة فردية ، فأدخل

٥٣٠٠٠ جنيه أرباح منشأته
الفردية لتجارة الملابس
الجاهزة ، ٦٠٠٠ جنيه خسارة
منشأته الفردية لتجارة لعب
الأطفال .

المطلوب : تحديد ما يدخل
فى وعاء الضريبة على دخل
الأشخاص الطبيعيين لسنة
٢٠٠٥ ، علماً بأن خسارة
السنة السابقة غير المستوعبة
الخاصة بمنشأة تجارة لعب
الأطفال تبلغ ٤٠٠٠ جنيه ،
وأن الممول لديه مصادر
إيرادية أخرى خاضعة
للضريبة .

الحل :

جنيه	
١٢٠٠٠	أرباح منشأة تجارة المفروشات
٥٣٠٠٠	أرباح منشأة تجارة الملابس الجاهزة
٦٠٠٠	خسارة منشأة تجارة لعب الأطفال
٥٩٠٠٠	مجموع الربح الضريبي عن سنة ٢٠٠٥
٤٠٠٠	خسارة مرتبة نقص منشأة تجارة لعب الأطفال (٢٠٠٥)
٥٥٠٠٠	مجموع صافي الربح الضريبي لسنة ٢٠٠٥

وعلى ذلك يدخل فى وعاء
الضريبة على دخل الأشخاص
الطبيعيين لهذا الممول عن
سنة ٢٠٠٥ مبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه
كأرباح للنشاط التجارى
والصناعى .

ثانياً ، تحديد ما يدخل
فى وعاء الضريبة فى
حالة شركة الواقع

صالحه حيث يؤدى الضريبة
على أرباح المنشأة الأولى التى
حققت ربح مقداره ١٥٠٠٠
جنيه ، فى حين أننا لو جمعنا
نتيجة أعمال المنشأتين جمعاً
جبرياً كما تقضى به المادة
(٢٧) من اللائحة التنفيذية
للقانون ، لكانت النتيجة
خسارة قدرها (٥٠٠٠ جنيه)
يتم ترحيلها وخصمها من
أرباح السنة التالية إذا كانت
تكفى ، أو من أرباح السنوات
التالية بعد أقصى خمس
سنوات كما ذكرنا عند دراسة
أحكام المادة (٢٩) من القانون
٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولذلك يتم

تحديد ما يدخل فى وعاء
الضريبة على دخل الأشخاص
الطبيعيين على أساس مجموع
المنشآت التى يمتلكها الممول .
مثال رقم (٢) : حالة تحديد
ما يدخل فى وعاء الضريبة
فى حالة المنشأة الفردية :

يفرض أن أحد الممولين الذى
يزاول نشاطاً تجارياً كانت
نتائج المنشآت الفردية التى
يملكها عن السنة المنتهية فى
٢٠٠٥/١٢/٣١ على النحو
التالى :-

١٢٠٠٠ جنيه أرباح منشأته
الفردية لتجارة المفروشات ،

يتحدد ما يدخل فى وعاء
الضريبة على دخل الأشخاص
الطبيعيين للممول الذى يملك
منشأة فردية بمقدار صافى
الربح الضريبى لتلك المنشأة ،
وفى حالة امتلاك الممول
لأكثر من منشأة فردية ، فإن
ما يدخل فى وعاء الضريبة
على دخل الأشخاص
الطبيعيين يتحدد بصافى
الربح الضريبى لمجموع
المنشآت التى يستثمرها هذا
الممول فى مصر ، ومعنى ذلك
أن الضريبة لا تفرض على
أرباح كل منشأة على حدة إذا
تمددت المنشأة التى يمتلكها
الممول واختلفت طبيعته
أنشطتها شريطة أن تكون مما
تخضع أرباحها للضريبة .

ويؤدى هذا فى الواقع إلى
تحقيق العدالة بالنسبة
للممولين ، وإيضاحاً لذلك لو
فرضنا أن الممول يمتلك
منشأتين إحداهما حققت فى
نفس الفترة الضريبية ربحاً
قدره ١٥٠٠٠ جنيه والأخرى
حققت خسارة قدرها
(٢٠٠٠٠ جنيه) فلو أن عملية
التحاسب الضريبى تمت على
نتيجة أعمال كل منشأة على
حده لكانت النتيجة فى غير

التي تقضى بأنه إذا آلت منشأة فردية بالميراث لوأرث أو أكبر ، يعامل كل منهم ضريبياً معاملة الممول الفرد .
مثال رقم (٣) : حالة تحديد ما يدخل فى وعاء الضريبة فى حالة شركة واقع ناشئة عن ميراث منشأة فردية :

بفرض أن الريح الضريبى لإحدى شركات الواقع الناشئة عن ميراث منشأة فردية يبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه عن السنة المنتهية فى ٢١/١٢/٢٠٠٥ وعند قيام المحاسب القانونى للشركة بتحديد ما يدخل فى وعاء الضريبة لكل شريك لسنة ٢٠٠٥ تبين له ما يلى :-
١ - تتكون الشركة من الورثة (الزوجة ، الأبناء هانى ، هيب ، هويدا) ، ويبلغ رأس مال الشركة ٣٦٠٠٠ جنيه تم توزيعهم عليهم شرعاً بنسبة ٥ : ١٤ : ٧ على التوالى .
٢ - اتفق الورثة على الآتى :

(١) الاستمرار فى مزاوله نفس النشاط دون أى تعديلات .

(ب) أن يتولى هانى إدارة الشركة مقابل الحصول على مرتب سنوى مقداره

مع الإبقاء على معاملة أرباح المنشآت الفردية ضمن الضريبة على دخل الأشخاص الاعتبارية فى حالة نشأة شركة الواقع بسبب ميراث منشأة فردية ، ففى هذه الحالة يكون المركز الضريبى للشريك هو نفسه مركز الشخص الطبيعى صاحب المنشأة الفردية الذى تخضع أرباحه للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين ، لذلك يتحدد ما يدخل فى وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين فى شركة الواقع الناشئة عن ميراث منشأة فردية بمقدار ما يخص كل شريك من أرباح عائد أياً كانت صورته أى سواء حصل عليه فى صورة أجر عن عمله بالشركة أو عائد على رأس ماله أو حصابه الجارى أو حصة فى الأرباح ، وسواء حصل عليه فى صورة نقدية أو عينية ، فالضريبة فى حالة شركة الواقع الناشئة عن ميراث منشأة فردية تسرى على مجموع ما يخص كل شريك من أرباح الشركة ، وهو ما أكدت عليه المادة (١) من اللائحة التنفيذية للقانون

الناشئة عن ميراث منشأة فردية :

يقصد بشركة الواقع تلك الشركة التى لم تتكون تكويناً قانونياً سليماً وهى تعد قائمة من الوجهة العملية على الرغم من عدم توافر أركانها القانونية ، ومن أمثلة شركة الواقع اتفاق ورثة صاحب المنشأة فردية مع بعضهم البعض على استمرار المنشأة الفردية التى انتقلت إليهم عن طريق الإرث دون تعديل مستندات نشأتها ، أو اتفاق ورثة الشريك المتوفى فى شركة أشخاص مع باقى الشركاء دون عقد ويغيز تعديل فى شروط شركة الأشخاص القديمة على الاستمرار فى الشركة .

وقد سار القضاء الضريبى المصرى على عدم اشتراط أن تكون الشركة قد تمت طبقاً للأوضاع القانونية بل يكفى وجودها الفعلى لسريان الضريبة ، وقد وحد القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المعاملة الضريبية لكافة أنواع الأشكال القانونية للشركات من حيث خضوعها للضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية ، وذلك

(١٨٠٠) خسارته الضريبية

لمنشأته الفردية هذا

العام

١٣٥٣٠ صافى الربح

الضريبي .

وبذلك يدخل فى وعاء

الضريبة على دخل الأشخاص

الطبيعيين بالنسبة للشريك

هانى مبلغ ١٣٥٣٠ جنيه .

(ج) بالنسبة للشريك هيبث :

جنيه

١١١٣٠ نصيبه فى الربح

الضريبي لشركة

الواقع .

٥٠٠٠ الربح الضريبي لمنشأته

لسنة ٢٠٠٥ .

١٦١٣٠ صافى الربح

الضريبي .

وبذلك يدخل فى وعاء

الضريبة على دخل

الأشخاص الطبيعيين

بالنسبة للشريك هيبث

مبلغ ١٦١٣٠ جنيه .

(د) بالنسبة للابنة هويدا :

٥٥٦٥ جنيه نصيبها فى الربح

الضريبي لشركة الواقع .

وبذلك يدخل فى وعاء

الضريبة على دخل

الأشخاص الطبيعيين

بالنسبة للابنة مبلغ ٥٥٦٥

جنيه .

(ب) أن الشريك هيبث يمتلك

منشأة فردية بلغت

أرباحها عن سنة ٢٠٠٥

مبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

المطلوب : تحديد صافى

الربح الضريبي الذى يدخل

فى وعاء الضريبة على دخل

الأشخاص الطبيعيين بالنسبة

لكل شريك .

الحل :

١ - توزيع الربح الضريبي على

الشركاء :

جدول توزيع الربح الضريبي

٤٢٠٠ جنيه .

(ج) يتم توزيع الأرباح على

الشركاء بنفس نسب

حصة رأس المال بعد

حجز احتياطي ١٠٪ من

الربح المحاسبي .

٣ - قدم الشركاء للمحاسب

القانونى البيانات الآتية :-

(١) الشريك هانى يمتلك

منشأة فردية تبلغ

خسارته الضريبية عن

سنة ٢٠٠٥ مبلغ ١٨٠٠

جنيه .

المجموع	الزوجة	هانى	هيبث	هويدا	بيان
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٤٢٠٠	-	٤٢٠٠	-	-	مرتب الشريك
١٨٠٠٠	٢٢٥٠	٦٣٠٠	٦٢٠٠	٢٦٥٠	فلانة رأس المال
٢٢٢٠٠	٢٢٥٠	١٠٥٠٠	٦٢٠٠	٢٦٥٠	توزيعات غير مباشرة
١٣٨٠٠	١٧٢٥	٤٨٣٠	٤٨٣٠	٢٤١٥	توزيعات مباشرة بالتساوى
٣٦٠٠٠	٣٩٧٥	١٥٣٣٠	١١١٣٠	٥٥٦٥	الربح الضريبي

الأشخاص الطبيعيين

بالنسبة للزوجة مبلغ

٢٩٧٥ جنيه .

(ب) بالنسبة للشريك هانى :

جنيه

١٥٣٣٠ نصيبه من الربح

الضريبي لشركة

الواقع .

٢ - تحديد ما يدخل فى وعاء

الضريبة على دخل

الأشخاص الطبيعيين :

(١) بالنسبة للزوجة :

٢٩٧٥ جنيه نصيبها فى الربح

الضريبي لشركة الواقع .

وبذلك يدخل فى وعاء

الضريبة على دخل

« المبحث الثالث »

تحديد ما يدخل في وعاء

الضريبة في حالات

التوقف والتنازل

تناولت المادتان (٧٩، ٨٠) من

القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥

الأحكام المنظمة لتحديد ما

يدخل في وعاء الضريبة على

دخل الأشخاص الطبيعيين

في حالات التوقف والتنازل ،

ونتناول هذه الأحكام على نحو

ما سيورد في الفرعيتين

التاليتين :

أولاً : حالة توقف المنشأة

عن مزاولته النشاط :

توضح المادة ٧٩ من القانون

٩١ لسنة ٢٠٠٥ أسس تحديد

أرباح النشاط التجاري

والصناعي التي تدرج في

وعاء الضريبة على دخل

الأشخاص الطبيعيين في

حالة توقف المنشأة عن مزاولته

العمل ، وكذلك التزامات

الممول وورثته في هذه الحالة

، حيث تنص هذه المادة بأنه :

« إذا توقف الممول عن العمل

توقف كلياً أو جزئياً تدخل في

وعاء الضريبة الأرباح الفعلية

حتى التاريخ الذي توقف فيه

العمل .

ويقصد بالتوقف الجزئي إنهاء

الممول لبعض أوجه النشاط أو

إنهاؤه لنشاط فرع أو أكثر من

الفروع التي يزاوّل فيها

نشاطه .

وعلى الممول أن يخطر مأمورية

الضرائب المختصة خلال ثلاثين

يوماً من التاريخ الذي توقف

فيه عن العمل وإلا حُسبت

الأرباح عن سنة ضريبية كاملة

، ما لم يثبت الممول أنه لم

يحقق أية إيرادات بعض ذلك

التاريخ .

وإذا توقفت المنشأة بسبب وفاة

صاحبها أو توفي صاحبها

خلال مدة الثلاثين يوماً المحددة

لقيامه بالإخطار عن التوقف ،

الترّد وورثته بالإخطار عن هذا

التوقف خلال ستين يوماً من

تاريخ وفاة مورثهم وبتقديم

الإقرار الضريبي خلال تسعين

يوماً من هذا التاريخ .

ويستفاد من النص السابق

ما يلي :-

١ - التفرقة بين كل من

التوقف الكلي والتوقف

الجزئي عن مزاولته

النشاط ، وذلك على

النحو التالي :

(١) **التوقف الكلي :** ويقصد

به الانقطاع بصفة نهائية

عن مزاولته النشاط الذي

يخضع ربحه للضريبة ،

بحيث لا تتحقق إيرادات ،

وقد أوضحت المادة (١٠٠)

من اللائحة التنفيذية

للقانون حالات عدم تحقق

أية إيرادات للممول بعد

تاريخ التوقف على النحو

التالي :

- مفادرة البلاد .

- الفلق الجبري أو الإداري .

- ترك مكان مزاولته النشاط

مالك العقار .

- الاستيلاء على مكان

مزاولته النشاط للمنفعة

العامة .

ولما كانت تصفية أعمال

المنشأة تعد مظهر توقفها ،

فإن فترة التصفية تعد فترة

مزاولته للنشاط حتى يتم

استكمال التعهدات سواء من

جانبها أو من جانب

المتعاقدين معها .

(ب) التوقف الجزئي :

ويقصد به إنهاء الممول لبعض أوجه النشاط مع استمراره في مزاولة باقي أوجه نشاطه ، مثال ذلك أن يتوقف عن نشاط تجارة الأثاث مع استمراره في مزاولة نشاط المفروشات ، كما يقصد بالتوقف الجزئي أيضاً توقف استغلال الممول لفرع أو أكثر من الفروع مع استمراره في استغلاله لبعض الفروع ، مثال ذلك إذا كان لديه فروع منتشرة في أنحاء محافظات مصر وأوقف استغلال فرع أسيوط مثلاً مع استمراره استغلال باقي الفروع .

٢ - تدخل في وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين الأرباح الفعلية المحققة نتيجة العمليات بالمنشأة حتى تاريخ التوقف بشرط أن يقوم الممول بإخطار مأمورية الضرائب التي يتبعها

بواقعة التوقف خلال ٣٠ يوماً من التاريخ الذي توقف فيه العمل ، حتى ولو كان التوقف بسبب خـارج عن إرادته ، كالتوقف الجبري مثلاً ، وإذا لم يفي بهذا الالتزام كان أخطر بعد هذه المدة أو لم يخطر كلياً ، فإن ما يدخل في وعاء الضريبة يتحدد بمقدار الأرباح الفعلية عن سنة ضريبية كاملة ويقصد بالأرباح الفعلية هنا كل من أرباح الاستغلال وكذلك أرباح التصفية التي قد تتحقق من بيع المنشأة التي توقفت ، عن مزاولة النشاط ، وتوضع المادة (١٠٠) من اللائحة التنفيذية للقانون أن يتم الإخطار على النموذج رقم (٢٥ توقف) ، ويجوز أن يتم هذا الإخطار عن طريق الاتصال بالإليكتروني بالمأمورية المختصة ، وفقاً لضوابط التوقيح الإلكتروني

باستخدام النماذج المعدة بقوائم الخدمات الإليكترونية المتاحة بمعرفة المصلحة ، ويعد استلاماً لها إخطار الممول برسالة الوصول المرسله إليه من المصلحة .

٣ - في حالة توقف المنشأة بسبب وفاة صاحبها أو إذا توفي صاحبها خلال مدة الثلاثين يوماً المحددة لقيامه بالإخطار عن التوقف يلتزم وزارة المتوى بما يلي :

(أ) إخطار مأمورية الضرائب التي تتبعها منشأة مورثهم عن التوقف خلال ٦٠ يوماً من تاريخ الوفاة .

(ب) التقديم بإقرار بنتيجة المنشأة حتى تاريخ التوقف ، وذلك خلال ٩٠ يوماً من تاريخ الوفاة .

ثانياً :

حالة التنازل عن المنشأة :

أوردت المادة (٨٠) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الأحكام المنظمة لتحديد ما يدخل في

وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين في حالة التنازل عن كل أو بعض المنشأة وكذلك التزامات المتنازل والمتنازل إليه ، حيث تنص تلك المادة على أنه :

« في حالة التنازل عن كل أو بعض المنشأة يلتزم المتنازل بإخطار مأمورية الضرائب المختصة بهذا التنازل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصوله وإلا حسبت الأرباح من سنة ضريبية كاملة .

كما يلتزم المتنازل خلال ستين يوماً من تاريخ التنازل أن يتقدم بإقرار مستقل مبيناً به نتيجة العمليات بالمنشأة المتنازل عنها مرفقاً به المستندات والبيانات اللازمة لتحديد الأرباح حتى تاريخ التنازل ، على أن تدرج بيانات هذا الإقرار ضمن الإقرار الضريبي السنوي للمتنازل .

ويكون المتنازل والمتنازل إليه مسؤولين بالتضامن عما يستحق من ضرائب على أرباح المنشأة المتنازل عنها

حتى تاريخ التنازل ، وكذلك عما يستحق من ضرائب على الأرباح الرأسمالية التي تتحقق نتيجة هذا التنازل .

وللمتنازل إليه أن يطلب من مأمورية الضرائب المختصة أن توفيه ببيان عن الضرائب المستحقة لها عن المنشأة المتنازل عنها ، وعلى المأمورية أن توافيه بالبيان المطلوب بموجب كتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول ، وذلك خلال تسعين يوماً من تاريخ الطلب وإلا برئت ذمته من الضريبة المطلوبة ، وتكون مسؤوليته محدودة بمقدار المبالغ الواردة في ذلك البيان ، ولا يكون للتنازل حجية فيما يتعلق بتحصيل الضرائب ، ما لم تتخذ الإجراءات المنصوص عليها قانوناً في شأن بيع المحال التجارية ورهنها .

وتحدد الضريبة المستحقة على أرباح المنشأة المتنازل عنها حتى تاريخ التنازل ، وللمتنازل إليه حق الطعن بالنسبة للضريبة المستوّل عنها .»

وباستقراء نص المادة السابقة ، يمكن استخلاص ما يلي :

١ - يدخل في وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين للممول المتنازل عن منشأته - تنازلاً كلياً أو جزئياً - الأرباح الفعلية حتى التاريخ الذي تم فيه التنازل ، ويدخل في وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين للممول المتنازل إليه الأرباح الفعلية من تاريخ التنازل حتى نهاية الفترة الضريبية للفترة التي تم فيها التنازل .

٢ - يلتزم المتنازل بأن يقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة ما يلي :

- إخطار بواقعة التنازل خلال ٣٠ يوماً من تاريخ التنازل وإلا حسبت الأرباح من سنة ضريبية كاملة .

- إقرار مستقل خلال ٦٠ يوماً من تاريخ التنازل ، موضحاً به نتيجة العمليات بالمنشأة المتنازل

عنها حتى تاريخ التنازل ،
على أن يرفق بهذا الإقرار
المستندات والبيانات
اللازمة لتحديد الأرباح
حتى تاريخ التنازل .

٣ - يكون المتنازل والمتنازل
إليه مسئولين بالتضامن
عن الضرائب المستحقة
على أرباح المنشأة المتنازل
عنها حتى تاريخ التنازل ،
كما تسمحب أيضاً
المسؤولية التضامنية
للمتنازل والمتنازل إليه إلى
الضرائب المستحقة على
الأرباح الرأسمالية التي
تتحقق نتيجة التنازل .

٤ - يكون للمتنازل إليه الحق
في مطالبة مأمورية
الضرائب المختصة بأن
تخطر به بيان عن
الضرائب المستحقة عن
المنشأة المتنازل عنها حتى
تاريخ التنازل ، وتلتزم تلك
المأمورية بأن توافيه بقيمة
هذه الضريبة بموجب
خطاب موصى عليه
مصحوباً بعلم الوصول
خلال ٩٠ يوماً من تاريخ

طلبه ، وإلا برئت ذمته من
الضريبة المطالبة ويترتب
على هذا الإخطار ما
يلي :-

(أ) أن تكون مسؤولية المتنازل
إليه محدودة بمقدار قيمة
الضريبة التي أخطر بها
من قبل هذه المأمورية .

(ب) أن يكون المتنازل إليه حق
الاعتراض والطعن
بالنسبة للضريبة المسئول
عنها .

٥ - يكون حق مطالبة المتنازل
إليه مصلحة الضرائب
المختصة بموافاته ببيان
عن الضرائب المستحقة
عن المنشأة المتنازل عنها
خلال المدة المحددة
مشروطاً باستيفاء التنازل
لكافة الإجراءات التي
يقضى بها قانون بيع
المحال التجارية ورهنها ،
حيث لا يكون للمتنازل
حجية فيما يتعلق
بتحصيل الضرائب في
حالة عدم توافر هذا
الشروط ، كما أن المدة
المحددة لإخطار الممول

بقيمة الضرائب المستحقة
على المنشأة المتنازل عنها
يتم حسابها من تاريخ
طلبه المبنى على تنازل
مستوفى الشروط
القانونية .

هذا وتوضح المادة
(١٠١) من اللائحة

التفيذية للقانون أن للممول
الذي يرغب في التوقف عن
مزاولة النشاط أو التنازل
عن المنشأة أو مغادرة البلاد
مغادرة نهائية ، أن يطلب من
المأمورية المختصة على
النموذج (٣٦ طلبات)
تحديد موقفه الضريبي
حتى تاريخ توقفه أو تنازله
أو مغادرته للبلاد ، بشرط
أن يكون قد قدم الإقرارات
الملتزم بتقديمها ، وعلى
المأمورية إجابة طلبه خلال
٩٠ يوماً من تاريخ استلامها
لهذا الطلب .

بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادرة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٠

باسم الشعب / رئيس الجمهورية
قرر مجلس الشعب القانوني الآتي نصه

المقارنات أو غيرها من الأماكن
وعلى وسائل النقل المختلفة .

٤- الإعلانات التي تتشهر فيها
يطبع ويوزع في مصر بما فيها
المصحف والمجلات والتقويم
السنية وكتب الدليل والكتب
والكراسات والنشرات الدورية
على اختلاف أنواعها .

« المادة (٦١) »

على كل جهة تقوم بالإعلانات أن
تخطر مصلحة الضرائب عن
الإعلانات التي يتم عرضها و
إذاعتها أو نشرها موضعاً قيمتها
والضريبة المستحقة عليها .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا
القانون البيانات الأخرى التي
يضمونها الإخطار .

ويلتزم صاحب الإعلان من
الأشخاص الاعتبار بسداد
الضريبة إلى مأمورية الضرائب
المختصة ، كما يلتزم الجهة التي
تقوم بالإعلان للأشخاص
الطبيعية بتعصيل الضريبة
وتوريدها إلى مأمورية الضرائب
المختصة وذلك كله خلال شهرين
من تاريخ شهر الإعلان .

وهي جميع الأحوال تلتزم الجهات
التي تقوم بالاحتفاظ بالسجل
أسماء من تم الإعلان لصالحهم .

وذلك كله وفقاً للقواعد
والإجراءات التي تحددها اللائحة
التنفيذية لهذا القانون .

أقساط ومقابل التأمين كل من
المؤمن له مناصفة .

تتعمل شركة التأمين الضريبة
على إجمالي أقساط ومقابل
التأمين .

وهي جميع الأحوال لا تسرى
الضريبة على أقساط ومقابل
إعادة التأمين .

« مادة (٥٧) »

تستحق ضريبة نسبية على أرصدة
التسهيلات الائتمانية والقروض
والسلف التي تقدمها البنوك في
أثناء السنة المالية بواقع اثنين في
الألف على أن يلتزم البنك بسداد
نصف في الألف على الرصيد في
نهاية كل ربع سنة .

ويتحمل البنك والعميل الضريبة
مناصفة .

« المادة (٦٠) »

يعتبر إعلاناً كل إعلان أو إخطار
أو تبليغ يتم بأية وسيلة وتستحق
ضريبة نسبية بواقع ١٥٪ من أجر
الإعلان ومن تكلفته التي تحدد
اللائحة التنفيذية لهذا القانون
عناصر حسابها ، وذلك بحسب
الأحوال ، بالنسبة إلى :-

١ - الإعلانات التي تعرض على
لوحات دور السينما أو شاشة
التلفزيون .

٢ - الإعلانات التي تذاع بالراديو .

٣ - الإعلانات التي تقام في
الطرق أو السطح أو واجهة

المادة الأولى :

يستبد بتصويف المواد ٥٠ و ٥١
و ٥٧ و ٦١ و ٦٤ و ٧٤ من
ضريبة الدمغة الصادرة بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ النصوص
الآتية :

« مادة (٥٠) »

تستحق ضريبة دمغة على أقساط
ومقابل التأمين ، بالفئات الآتية :-

١ - واحد في المائة على كل قسط
من أقساط التأمين على الحياة
أو التأمين من الأمراض أو
الاصابات الجسمية ، أو
المسؤولية المدنية المتعلقة بها ،
وعلى أقساط التأمين
الإيجاري أي كان نوعه .

٢ - عشرة في المائة على مقابل
التأمين على النقل البري
والنهرى والبحري والجوى بعد
أدنى جنيه واحد

٣ - عشرة في المائة على كل قسط
من أقساط التأمينات الأخرى ،
وعلى مقابل هذه التأمينات ،
بما في ذلك التأمين ضد
أخطار الحريق ، ويعد أدنى
جنيه واحد .

٤ - ثمانية في الألف سنوياً على
إجمالي أقساط ومقابل
التأمين التي تحصلها شركة
التأمين .

« المادة (٥١) »

يتحمل الضريبة المستحقة على

المادة الرابعة

في غير الدعاوى المنصوص عليها في المادة السابقة يكون للممولين في النزاعات القائمة بينهم وبين مصلحة الضرائب حول ضريبة الدمغة والمقيدة أو المنظور أمام المحاكم على اختلاف درجاتها قبل تاريخ العمل بهذا القانون طلب إنهاء تلك النزاعات خلال سنة من ذلك التاريخ مقابل أداء نسبة من الضريبة والمبالغ المستحقة المتنازع عليها وفقاً للشرع الآتي :-

٢٠٪ من قيمة الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة المتنازع عليها حتى مئة ألف جنيه .
٦٠٪ من قيمة الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة المتنازع عليها فيما يجاوز مئة ألف جنيه .
ويترتب على قضاء الممول بتلك النسب براءة ذمته من قيمة الضريبة والمبالغ الأخرى المتنازع عليها ويحكم بانتهاء الخصومة في الدعوى إذا قدم الممول للمحكمة ما يفيد ذلك الوفاء .

المادة الخامسة

يصدر وزير المالية اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وإلى أن تصدر هذه اللوائح والقرارات العمل باللوائح والقرارات المعمول بها فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة السادسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره
ختم هذا القانون بخاتم الدولة في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٧ هـ الموافق أول يولييه سنة ٢٠٠٦ م .
حسنى مبارك

٢- الأنصبة والمزايا التي يريحتها أصحاب السندات والمؤمن لهم والمدخرون عن طريق السحب أو الاختيار بالقرعة الذي تجزئ أية جهة من الجهات العامة أو الخاصة وذلك بواقع ١٥٪ من قيمة ما يتم الحصول عليه ويتحمل الرابع الضريبة .

المادة الثانية

تلقى المواد ٩ و ١٦ و ٤٠ و ٤٧ و ٤٨ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٥ و ٦٦ و ٧٦ و ٧٨ و ٩٢ و ٩٥ و ١٠١ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ من قانون ضريبة الدمغة الصادرة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

المادة الثالثة

تقضى الخصومة في جميع الدعاوى المقيدة أو المنظورة لدى جميع المحاكم على اختلاف درجاتها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، بين مصلحة الضرائب والممولين التي يكون موضوعها الخلاف في تقدير ضريبة الدمغة ، وذلك إذا كانت الضريبة محل النزاع لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه ، وتمتع المطالبة بما لم يسدد من الضريبة التي تتعلق بتلك الدعاوى . وفي جميع الأحوال لا يترتب على انقضاء الخصومة حق للممول في استرداد ما سبق أن سدده لحسابات الضريبة المتنازع عليها وذلك كله ما لم يتمسك الممول باستمرار الخصومة في الدعوى بطلب يقديه إلى المحكمة المنظورة أمامها ، خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

المادة (٦٤)

تعفى من الضريبة ، الإعلانات الآتية :-

- ١ - الإعلانات التي تقصد الاعلام بأوامر السلطات ، أو تنبيه الجمهور إلى تنفيذ القوانين ، أو للتوعية بصفة عامة ، بما في ذلك الإعلانات الصادرة من إدارات السياحة والاستعلامات الحكومية .
- ٢ - إعلانات التحذير .
- ٣ - إعلانات البيوع الجبرية .
- ٤ - الاعلانات الخاصة بالانتخابات .
- ٥ - إعلان طلب الحصول على عمل .
- ٦ - الإعلانات الخاصة بتنظيم العمل بالمنشآت .
- ٧ - الإعلان عن الوفاة .
- ٨ - الإعلانات الخاصة بالمفقودين والمفقدات .

المادة (٧٤)

تستحق ضريبة نسبية على :

- ١ - المبالغ المدة للأداء للمراهنين في مسابقات سباق الخيل وصيد الحمام وغيرها من أنواع المراهانات وعمليات اليانصيب بجميع أنواعها ، وذلك بواقع ٦٠٪ من هذه المبالغ ، ويتحمل الرابع الضريبة .
- ٢ - المبالغ أو الجوائز المعبدة للأداء نقداً أو عيناً للراهنين في المسابقات وذلك بواقع ٢٠٪ من المبالغ أو قيمة الجائزة ، ويتحمل الضريبة وتخفيض الضريبة إلى النصف إذا وقع المبلغ أو الجائزة في نصيب الجهة المنظمة للمسابقة أو المصدرة لليانصيب .



إعداد/ **عبد الممنعم محمد على ماهر**
مفتش ضريبي أول بالإدارة العامة للفتش الضريبي
بمصلحة الضرائب العقارية

دراسة وتحليل لمشروع قانون الضرائب العقارية وضريبة الأطنان الزراعية وضريبة العقارات المبنية

مقدمة :

لقد شهدت منظومة الضرائب العقارية الآن اهتماما كبيرا من الدولة نظرا لأهمية هذه المنظومة ومساهمتها في موارد الخزنة العامة للدولة ورغم ان التطورات الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى التوسع في التجارة والخدمات والصناعة الا ان الدخول العقارية ظلت تمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي تتراوح ما بين ٤٠ - ٤٢%

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد حال الاقطاع وسيطرته على المجالس النيابية في الماضي دون اقرار معاملة ضريبية عادلة للضريبة العقارية بنوعيتها (ضريبة الأطنان الزراعية وضريبة العقارات المبنية) وكذلك محاولة تهميشها بالإضافة إلى الإعفاءات

الضريبية لها كل ذلك أدى إلى تدنى مساهمة الضريبة العقارية في الموارد العامة للدولة .
ايضا فان قوانين تخفيض الايجارات ومعاملة المستأجرين على حساب الملاك ادى إلى انكماش الايجارات والارادات لتلك العقارات والأطيان وبالتالي الضريبة المستحقة على ايراداتها . فضلا عن ان هذه الضريبة نشأت حكمية ولا زالت لكون التقدير الذي يتم لإيراداتها عن سنة يستمر العمل به لعشر او عشرين سنة رغم سرعة التطور الاقتصادي خلالها ومن ثم تسمى الضريبة دون تغيير لعشرين عاماً تقريباً بالرغم من تغيير الظروف الاقتصادية والمالية بشكل كبير مما جعل انفصال تام بين الارادات والضريبة التي تفرض عليها في حين أنه قد صدرت

عدة قوانين لتحرير العلاقة بين المالك والمستأجر سواء بالنسبة للأراضي الزراعية أو المباني وعليه ارتفعت الإيرادات العقارية بشكل كبير لم تساير الضريبة مما أفقد الخزنة العامة حصيلة كبيرة ومضمونة على مدار الس. ات من ١٩٩١ حتى الآن.

وأصبحت الحسابات الاقتصادية غير منطقية لأن ٤٠-٤٢% من الدخل القومي تتراوح الضريبة المستقطعة منه من ١/٤ مليار جنيه في حين أنه يتحقق من باقي القطاعات التي تساهم في الدخل القومي ٥٦-٦١% ضرائب قدرها ٨٠ مليار جنيه مما يؤكد ان هناك خلاا ضريبيا يجب علاجه فورا من جهة أخرى ومراعاة صفار الممولين من جهة أخرى.

وكذلك غياب وعدم وجود

للمقاررات المبنية طبقا للعقود المبرمة وفقا لأحكام القانون رقمى ٤٩/، ١٩٧٧/ ١٣٦/ ١٩٨١ والقوانين الخاصة بإيجار الأماكن الصادرة قبلهما على أن يعاد تقدير القيمة الإيجارية لتلك المقاررات فور انقضاء العلاقة الإيجارية باحدى الطرق القانونية.

الشرح والتحليل:

إن مشروع القانون حدد تقدير القيمة الإيجارية السنوية لضريبتى الأطنان الزراعية والمقاررات المبنية ويعمل به لمدة خمس سنوات بدلا من عشر سنوات طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣/ ١٩٣٥ مادة (٢) بشأن ضريبة الأطنان ، القانون ٥٦/ ١٩٥٤ مادة (٢) فى شأن الضريبة على المقاررات المبنية فإن مشروع القانون قد أخذ طريقا قويا فى تعديل المادة الثانية أو الثالثة للضريبة والجديدة فى الإصلاح الضريبى لهذا القطاع الحيوى الذى يعود على الخزينة العامة بالموارد الحقيقية من إيرادات الأطنان والمقاررات المبنية التى تعتمد على التقدير الحقيقى وليس التقدير الحكيمى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المادة الرابعة من مشروع القانون لم تاتى بجديد من استفادة موارد الخزانة العامة من إيرادات

منظومة الضريبة العقارية الإصلاح الضريبى والحقوق التى كفلها الدستور للمواطن فى الدفاع عن مصالحه المشروع وسائر الحقوق الأخرى بالإضافة إلى وضع المقترحات والحلول التى تساهم فى القضاء على المشاكل والمواقف التى واجهت الضريبة العقارية واصلاح تشوهراتها.

البحث دراسة وتحليل لمشروع قانون الضرائب العقارية لقد اشتمل مشروع قانون الضرائب العقارية على الآتى:

الباب الاول

أحكام عامة

لقد بدأ مشروع القانون فى الباب الاول بعنوان (أحكام عامة) وضمنها المواد ١، ٢، ٣، والتى لا تحتاج إلى دراسة أو شرح أو تحليل ثم ذهب إلى المادة الرابعة والتى مفادها ان تقدر القيمة الإيجارية السنوية للأرضى الزراعية والمقاررات المبنية طبقا لأحكام هذا القانون ، ويعمل بذلك التقدير لمدة خمس سنوات على أن يعاد التقدير كل خمس سنوات ويجب الشروع فى إجراءات الإعادة قبل نهاية كل فترة بعد سنة على الأقل وثلاث سنوات على الأكثر وتعدد اللاتحة التنفيذية إجراءات إعادة التقدير .

وتسرى القيمة الإيجارية

منظومة للإصلاح لهذا القطاع الحيوى بل وعدم وجود جهاز إدارى أو تنظيم قادر على إحداث هذا الإصلاح إضافة إلى ان محاولة الإصلاح كانت عشوائية وغير مدروسة أدت إلى رفع الضريبة العقارية على بعض المياني إلى ٤٠% وأدى ذلك بدوره إلى آثار عكسية على الإصلاح وبذلك أتجهت الدولة حاليا إلى تهديد البيئة المصرية لادخال تعديلات هيكليّة فى الضريبة العقارية من خلال منظومة تشريعية وتطبيقية متكاملة متمثلة فى مشروع قانون الضرائب العقارية

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى شرح ودراسة وتحليل لمشروع قانون الضرائب العقارية فى شأن الضريبة على الأطنان الزراعية، والضريبة على المقاررات المبنية من حيث مواد القانون وما اشتملت عليها من تطوير وتحديث للضريبة العقارية ومقارنتها بمواد القوانين السابقة (قانون الضريبة على الأطنان الزراعية رقم ١١٢/ ١٩٣٩ ، قانون الضريبة على المقاررات المبنية رقم ٥٦/ ١٩٥٤ فضلا عن دراسة وتحليل القصور الذى اشتملت عليه مواد مشروع القانون وما ينبغى ان تكون عليه لكن تصاير

الضريبة العقارية (أطيان ومبانى) تكون التقدير يظل ساريا وثابتا لمدة خمس سنوات دون التأثير بما يحدث من تغيرات اقتصادية وزيادات فى القيمة الإيجارية طبقا لقوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر وكان ينبغى أن تتم تقدير القيمة الإيجارية السنوية للأطيان الزراعية والمقارات المبنية سنويا ويعد التقدير سنويا بزيادة قدرها ٥ ٪ سنويا وبصفة دورية للقيمة الإيجارية السنوية للفدان الواحد المنزرع محاصيل تقليدية ، ١٠ ٪ للمحاصيل البستانية ونباتات الزينة والطبية والمشاتل فضلا عن زيادة سنوية بواقع ٢ ٪ للوحدات المستقلة للسكن ، ٢٢ ٪ للاماكن المستقلة لغير السكنى مع الأخذ بالقوانين والقرارات الصادرة فى تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر وتأجير وبيع المساكن . بالإضافة إلى أن مشروع القانون قد خلط بين قانون الضريبة على الأطيان الزراعية والضريبة على المقارات المبنية وكذلك اللائحة التنفيذية لم يراع فيها أن كل ضريبة مستقلة بذاتها فى حصرها وتقديرها وربطها وفرضها وتحصيلها مما صعب على المواطن أو الممول فهمها ومعرفتها - هذا بالإضافة إلى أن أبواب وفصول ومواد مشروع

القانون غير مرتبة طبقا لأعمال وإجراءات الحصر والتقدير للضريبة مما يتعين معه إعادة النظر فى الترتيب لها ووضعها فى صورة منظمة ومرتبطة طبقا للقوانين السابقة - القانون ١١٢ / ١٩٣٩ فى شأن الضريبة على الأطيان الزراعية والقانون ٥٦ / ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على المقارات المبنية .

حيث إن هذين القانونين يعتبران أساسا لأى قوانين أخرى تصدر بشأن تقدير القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبتين.

المادة (٥)

مقادها : إذ ترتب على إعادة التقديرات الخمس إن زادت القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية أو المقارات المبنية بما يزيد على ٢٠ ٪ من التقدير السابق فإن يجوز للوزير توزيع الزيادة فى القيمة الإيجارية على عدد من السنوات المقبلة لا يزيد على عشر .

الشرح والتحليل :

قصد مشروع القانون إنه فى حالة إعادة التقدير الخمسى للقيمة الإيجارية وزادت هذه القيمة على ٢٠ ٪ من التقدير السابق لها طبقا للقوانين السابقة ١١٢ / ١٩٣٩ فى شأن الضريبة على الأطيان الزراعية ، ٥٦ / ١٩٥٤ فى شأن الضريبة

على المقارات المبنية فإنه يجوز لوزارة المالية توزيع هذه الزيادة فى القيمة الإيجارية على عدد من السنوات المقبلة بما لا يزيد على عشر سنوات .

التعليق : إن هذه المادة متناقضة ولم تتمش مع الإصلاح الضريبى كما ينبغى له أن تكون وذلك بتحديد إجراءات لإعمال لجان التقدير سواء للقيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على الأطيان الزراعية أو القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على المقارات المبنية وإلزامها باتباع أسلوب معين ومحدد يتم وضعه لها ولا يتجاوز عنه أو تتخطاه كما حدث فى التقديرات السابقة هذا من ناحية وم ناحية أخرى فإنه من الواضح أن تقدير القيمة الإيجارية بمعرفة لجان التقدير يكون خاضعا لأوامر وتعليمات وتقدير حكى لها وليس فعلى كما يجب وهذا هو سمة الأنظمة الضريبية وغير المتقدمة والتى لا تأخذ بالقيمة الإيجارية الفعلية والحقائقية طبقا لقوانين فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجرين الفعلية والتى لا تحمل الصورية أو المجاملة بالإضافة إلى أن مشروع القانون قد أفرد بابا وفصلا للجان التقدير للقيمة

العمرانية الجديدة هي اقامة المباني على ارضيها والرجوع اليها في حالة ربط المباني المقامة على اراضيها لمعرفة موقف هذه المباني من بيع وشراء وتراخيص وسداد مستحققاتها لهذه الجهات حتى لا تكون الضرائب العقارية طرفا ثالثا في القضايا والنزاعات التي تثار بين الاهالي وتلك الجهات.

مادة (٧)

مضادها : تختص محكمة القضاء الاداري بالفصل في النزاعات التي تنشأ عن تطبيق احكام هذا القانون.

الشرح والتحليل :

تقصد هذه المادة من مشروع القانون بان محكمة القضاء الاداري هي المختصة بالنظر والفصل في المنازعات التي تنشأ بين الممولين ومصلحة الضرائب العقارية طعنا على تقدير القيمة الإيجارية المقدرة بمفرقة لجان التقدير للأطيان الزراعية والمقاربات المبنية كما إن محكمة القضاء الإداري هي المختصة بإعادة النظر في القيمة الإيجارية دون غيرها لكون قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية نهائية ولا يجوز لها إعادة النظر فيها فور الانتهاء منها والإعلان عنها أو النشر وحيث إن هذه المادة لم

مشروع القانون مما يتعين معه إلغاء هذه المادة وحذفها من مشروع القانون لعدم أهميتها وخروجها عما يجب أن يكون عليه تقدير القيمة الإيجارية.

مادة (٦)

مضادها : في تطبيق أحكام هذا القانون يمتد بالنظم والقواعد الحاكمة بتحديد نطاق وحدات الإدارة المحلية والحيز الزراعي والأراضي الصحراوية المستصلحة والمجتمعات العمرانية الجديدة.

الشرح التحليل :

المادة قصد مشروع القانون ضرورة الاعتماد والأخذ بالنظم والقواعد التي تحدد الكردون والحدود للقرية و المدينة في شأن إقامة المساكن والمباني على الأراضي الزراعية وعدم اللجوء إلى مخالفات كقانون الزراعة والقضاء على حالات الازدواج الضريبي بإقامة المبنى على أرض زراعية مربوطة بضرية الأطيان الزراعية وربطها أيضا بضرية المقاربات المبنية هذا من ناحية أخرى فإن مشروع القانون قد ألزم مصلحة الضرائب العقارية والمديريات التابعة لها بضرورة الالتزام بالنظم والقواعد التي وضعتها الإدارة المحلية والحيز الزراعي والأراضي الصحراوية المستصلحة والمجتمعات

الإيجارية للضريبتين وبإا وقصلا للجان الطعن على تقديرات القيمة الإيجارية وأعمال لجان التقدير فكيف يفتح مشروع القانون بابا لأعمال اللجان ثم بباب آخر للطعن على أعمال تلك اللجان والمشرع في هذه المادة يجعل جواز توزيع الزيادة في القيمة الإيجارية للأطيان الزراعية والمقاربات المبنية من اختصاصات وزير المالية مما يعد هذا تناقضا كبيرا في مشروع القانون حيث أنه لا داعي لتشكيل لجان للطعن على تقديرات القيمة الإيجارية ولا داعي أيضا إلى تشكيل لجان للتقدير وعليه يمكن العمل بالتقدير الحكمي المكتسب بعد أعمال لجان التقسيم للأطيان الزراعية ولجان الحصر للمقاربات المبنية ومن المتعارف عليه بأنه في حالة إعادة التقدير للقيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على الأطيان الزراعية أو المقاربات المبنية فإنه من الضروري حدوث زيادة في القيمة الإيجارية طبقا للقوانين أو الحالة الاقتصادية والمالية فكان ينبغي على مشروع القانون للضريبتين عدم احتوائه على مادة تجيز توزيع زيادة القيمة الإيجارية عما يزيد عن ٢٠٪ من التقدير السابق على سنوات عشر مقبلة فهذا يعد خطأ في

الزراعية المنزرعة فعلا أو القابلة للزراعة .

الشرح والتحليل: هذه المادة من مشروع قانون الضرائب العقارية وردت مؤخرا مما يدل على عدم الترتيب والتنظيم لمواد المشروع كما أن عنصر نطاق سريان الضريبة وسعرها جاء أيضا مؤخرا وغير منظم طبقا لمواد القانون ١٩٣٩/١١٣ في شأن الضريبة على الأطنان الزراعية حيث أن فرض الضريبة ورد بالمادة الاولى والتي تنص " تفرض ضريبة الأطنان على جميع الأراضي الزراعية المزروعة فعلا أو القابلة للزراعة على أساس الإيجار السنوي المقدر لهذه الأرضى كما أن لمشروع القانون لم يأت بجديد في فرض الضريبة على الأطنان الزراعية بل جاء غير منظم أو مرتب.

مادة (١٠)

مقاده: لاتخضع للضريبة:
١ - الأراضي الزراعية المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة على أن تخضع للضريبة من أول الشهر التالى لتاريخ التصرف فيها للأفراد أو الأشخاص الاعتبارية الخاصة .

٢ - الأجران المخصصة للمنفعة المشتركة للأهالى .

٣ - العقارات المبنية المخصصة للمنفعة العامة وذلك

بمقرر مديريات الضرائب العقارية بالمحافظات والمأموريات التابعة لها وذلك باستخدام الحاسب الآلى حيث يتم تسجيل حسابات مستحقات الضريبة العقارية المطلوبة من الممولين على دمكات وكذلك تسديدات الممولين نظيره وبيان الباقي والفائض فى حالة التسديدات بالزيادة دون الحاجة إلى مطالبة الممول بمقرر مأموريات الضرائب العقارية المختصة وهذا النظام يؤدى إلى ترشيد عدد الصيافى الذين يقومون بتحصيل الضريبة العقارية والحد من سلطات الصيافى والعاملين فى جهاز التحصيل ورفع مستوى الأداء الضريبى ونسبة التحصيل بالإضافة إلى معرفة حسابات الممولين أولاً بأول وإنجاز الحسابات الختامية فى وقت قصير وبسهولة وبسرعة واستفادة الخزينة العامة من موارد ضريبة الأطنان الزراعية والعقارات المبنية .

الباب الثانى

نطاق سريان الضريبة وسعرها
الفصل الاول :

الأراضى الزراعية

مادة (٩)

مقاده: تفرض ضريبة سنوية على جميع الأراضي

تصف جديدا لمشروع القانون وذلك لأن المادة (٢٠) من القانون ١٩٥٦/٥٦ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية قضت على أن تكون قرارات مجلس المراجعة نهائية على أنه لايجوز إعادة النظر فيها إلا أمام القضاء والمادة رقم ١٨ من القانون رقم ١٩٣٩/١١٣ فى شأن الضريبة على الأطنان الزراعية والتي تنص " لايجوز للمحاكم النظر فى أى طعن يتعلق بضريبة الأطنان " وقد ألفتت هذه المادة بالقانون رقم ١٩٧٢/١١ بشأن إلغاء موانع التقاضى ومن ثم فإن القضاء الإدارى هو المختص بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الأهالى والمصلحة فى تقديرات القيمة الإيجارية للأطنان الزراعية وذلك خلال ثلاثين يوما العقارات المبنية طبقا لقانون المرافعات

المادة (٨)

ومقاده: يكون دين الضريبة واجب الأداء فى مقر مديريات الضرائب العقارية بالمحافظات والمأموريات التابعة لها دون حاجة إلى مطالبة فى مقر الدين

الشرح والتحليل: توضح هذه المادة من مشروع القانون أسلوبا حديثا فى تحصيل دين الضريبة العقارية (أطنان أو مبانى)

ومقادها : لاترفع الضريبة عن الأراضى التى قامت بنزع ملكيتها للمنفعة العامة إلا من تاريخ استلامها الفعلى بواسطة الجهات التى قامت بنزع ملكيتها بالإضافة إلى أن **المادة الثامنة** **مقادها :** لاتخضع لضريبة الأطنان :-

١- الأجران (روك الأهالى)
٢- الأراضى الداخلة فى نطاق المدن المربوطة عنها مبان وعوائد أملاك ما لم تكن تزرع فعلا .

الأراضى المقام عليها مبان للسكن العمومى بما فى ذلك حرم ومنافع السكن فإن مشروع القانون قد ضمن المادة العاشرة منه نصوص المواد المذكورة طبقاً للقانون ١٩٣٩/١١٣ فى شأن ضريبة الأطنان . وأغفل البند رقم ٢ من المادة الثامنة بشأن الأراضى الداخلة فى نطاق المدن المربوطة عنها مبان وعوائد أملاك ما لم تكن تزرع فعلاً وهذا يعتبر قصوراً فى مشروع القانون حيث إن هذا البند تعانى منه جميع المدن المربوطة بضريبة المقارات المبينة مما يؤدى إلى خلق مشاكل كثيرة فى ربط ضريبة المقارات المبينة على المباني المقامة على أرض لم تكن منزرعة فعلاً ومربوطة بضريبة الأطنان الزراعية وظهور ظاهرة

والبلاذ فهى أيضاً لا تخضع للضريبة على الأطنان الزراعية .
٣ - المقارات المبنية المخصصة للمنفعة العامة كالمدارس والمستشفيات العامة ومسكن الوحدات المحلية والحكومية فإن الأراضى المنزوعة ملكيتها لصالح هذه الجهات لا تخضع أطنانها لضريبة الأطنان الزراعية من تاريخ نزع ملكيتها وتسليمها لهذه الجهات .

٤- الأراضى الشراعى والتى لاتصلها مياه الرى سواء الآبار أو مياه الرى الدائم كذلك الأراضى المخصصة لزراعة أو غرس أشجار الاحواش والغابات وأراضى طرح وأكل النهر فإن هذه الأراضى لا تخضع لضريبة الأطنان الزرعية طبقاً لمشروع قانون الضريبة العقارية وكذلك القانون رقم ١٩٣٩/١١٣ فى شأن الضريبة على الأطنان الزرعية ومواده أرقام ٦، ٧، ٨، ٩، والتى تنص على :-

فإن المادة السادسة ومقادها : لا تخضع الأراضى الزراعية الداخلة فى أملاك الحكومة العامة أو الخاصة لضريبة الأطنان ، أما إذا آلت ملكية هذه الأراضى إلى الأفراد فتخضع للضريبة وفقاً لاحكام هذا القانون .

وكذلك المادة السابعة

من تاريخ استلامها الفعلى بواسطة الجهات التى نزع الملكية لصالحها .

٤ - الأراضى الشراعى والأراضى المخصصة لزراعة أو غرس أشجار الاحواش والغابات وأراضى طرح وأكل النهر .

الشرح والتحليل : هذه المادة من مشروع القانون توضح عناصر الأراضى الزراعية التى لا تخضع لضريبة الأطنان والمتمثلة فى :

١ - الأراضى الزراعية المملوكة للدولة سواء أملاك الدولة العامة مثل المنافع العمومية أو أملاك الدولة الخاصة مثل أطنان المهرى العلوى أو الجزائر أو المواطى أو طرح النهر والمقصود بالأشخاص الاعتبارية العامة هى الهيئات مثل هيئة الإصلاح الزراعى وهيئة التعمير للصحرى فإن جميع الأراضى المملوكة لهذه الهيئات العامة لا تخضع لضريبة الأطنان إلا إذا كان اطنانها مؤجرة للأفراد فتقوم هذه الجهات بدفع الضريبة المستحقة عليها وإذا قامت هذه الجهات ببيعها للأفراد أو للأشخاص الاعتبارية الخاصة .

٢ - الأجران روك الأهالى والمتخصصة للمنفعة المشتركة والتى تخصص للنفع العام من الأهالى وأفراد العائلة بالقرى

الباب الثالث

الحصر والتقدير والظعن

الفصل الأول :

الحصر والتقدير

مادة ١٨:

ومضافهما: تشكل في كل محافظة لجان تسمى لجان الحصر والتقدير تختص بحصر وتقدير القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية ويمرعاة إنتاجيتها وجودتها ومدى صلاحيتها وللمقارنات المبنية بمرعاة تقسيمها نوعياً في ضوء مستوى البناء والموقع الجغرافي في المدن والأحياء ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من الوزير بالاتفاق مع الوزير المختص بالزراعة بالنسبة إلى الأراضي الزراعية ، ومع الوزير المختص بالإسكان بالنسبة إلى المقارنات المبنية وذلك على النحو التالي:

- لجان الأراضي الزراعية:

تشكل رئاسة مندوب عن المصلحة وعضوية مندوب من كل من وزارة الزراعة وهيئة المساحة واثنين من المكلفين بأداء الضريبة يختارهما المحافظ المختص أو من يفوض وتحدد اللائحة التنفيذية أسلوب واجراءات عمل هذه اللجان.

• لجان المقارنات المبنية:

المقارنات المبنية سواء كانت بالمدن أو القرى أو الكفور أو التجسوع دون التزام بالحسود والفواصل والكردون بين القرية والمدينة كما كان معمولاً به في ظل أحكام القانون ١٩٥٤/٥٦ بشأن الضريبة على المقارنات المبنية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن القاعدة العامة للمقارنات التي تخضع للضريبة العقارية هي المقارنات المبنية الثابتة في مكانها أي كانت مادة بنائها بالملح أو الحجر أو الخشب أو الصاج أو غيرها وأياً كان نوع استغلالها للسكن أو المكتب أو عيادة أو متجر أو مصنع، وسواء كانت مقامة على الأرض كالمنازل أو المدارس أو المصانع أو المستشفيات أو الفنادق أو دور السينما أو تحت الأرض مثل البندرمات والجراجات ومحطات البنزين أو على الماء مثل العوامات الراسية والمثبتة على الشاطئ وسواء كانت مشغولة بمعرفة المالك أو مؤجرة منه للقرى، وأيضاً سواء كانت مقامة على سبيل الدوام أو مؤقتة إلا أنه يشترط بالنسبة للمنشآت المقامة بصفة مؤقتة أن يمضى على إنشائها سنة حتى تخضع للضريبة ويجب أن تكون المقارنات معدة للارتفاع أى تامة البناء أو مشغولة على غير أنتمام.

حالات الأزواج الضريبية مما كان يجب أن يتضمن مشروع القانون هذا البند من المادة العاشرة منه هذا ومن ناحية أخرى فقد أدمج مشروع القانون مواد القانون ١١٢/ ١٩٣٩ السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة في المادة العاشرة منه والتي اشتملت على نصوص هذه المواد وإغفاله بعض البنود الواردة بالمادة الثامنة من القانون السابق .

الباب الثاني

المقارنات المبنية

مادة ١٢: تفرض ضريبة سنوية على المقارنات المبنية أي كانت مادة بنائها وأياً كان الغرض الذي تستخدم فيه، دائمة أو غير دائمة، مقامة على الأرض أو تحتها أو على الماء مشغولة بموض أو غير عوض، سواء أكانت تامة ومشغولة أو تامة وغير مشغولة أو مشغولة على غير إتمام، وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات خضوع المقارنات المبنية .

وتسرى الضريبة على جميع المقارنات المبنية وما في حكمها في جميع أنحاء البلاد .

الشرح والتحليل: في ظل هذه المادة من مشروع القانون أصبحت كل المقارنات المبنية وما في حكمها خاضعة لضريبة

الدورة الزراعية المتبعة في كل ناحية.

أما مندوب هيئة المساحة فله ثلاث مهام :

١ - تحديد مواقع حياض الناحية حوضاً حوضاً بالامتعانة بالخرائط المساحية الموجودة مع اللجنة.

٢ - تحديد موقع الأطيان التي يقدر لها فئات أيجارية خاصة بكل حوض على الخرائط للتعرف على أسماء أصحاب التكاليف بها.

٣ - إذا ما رأت اللجنة إجراء تقسيم داخل أطيان الحوض فيقوم بتوضيح أطيان كل قسم على الخرائط وتحديد أبعاده ومساحته وأصحاب التكاليف وواضعي اليد في كل قسم.

مادة ٢٠:

ومضادها: على كل مكلف بأداء الضريبة على العقارات المبنية أن يقدم إلى مأمورية الضرائب المقارنة الواقع في دائرتها المقار إقراراً في المواعيد الآتية :

أ - في حالة الحصر الخمسيني يقدم الإقرار في النصف الثاني من السنة السابقة للحصر عن كل من العقارات التي يملكها أو ينتفع بها.

ب - في حالات الحصر السنوي يقدم الإقرار في موعد

معرفة أصحاب الأطيان الزراعية والعقارات المبنية وليس من اختصاصهما التدخل في تقدير القيمة الإيجارية لأن تشكيل لجان الحصر والتقدير اشتمل على جميع الأطراف المعنية التي تساعد وتساهم في التقدير للقيمة الإيجارية الحقيقية بمعرفة لجان تقدير القيمة الإيجارية للأطيان الزراعية والتي تهدف إلى عناصر متعددة حتى يكون القرار الذي يصدر ملائماً للواقع بقدر الامكان وهذه العناصر تتمثل في :

العنصر الإداري:

ويتمثل في وجود رئيس لهذه اللجنة وذلك لمراعاة المواعيد والدقة وحسن سير العمل والسلوك وعدم المجاملة والانضباط.

العنصر الفني التخصصي:

ويتمثل في مندوبي الوزارات المختصة مندوب وزارة الزراعة تتوفر فيه الخبرة في تقييم معدن الأرض وخصوبتها وأنواع الزراعات ومدى جودة الزراعة والإنتاج ومستوى أسعار الحاصلات والتكلفة الزراعية وما يتطلبه كل محصول من عمل وجهد ومضافي الإنتاج الزراعي إلى غير ذلك من العناصر التي تؤدي إلى التقدير السليم العادل لمضافي إنتاجية القدان في

تشكيل برئاسة مندوب عن المصلحة وعضوية مندوب عن كل من وزارة المالية ووزارة الإسكان واثنين من المكلفين بأداء الضريبة بالمدينة أو القسم أو البندر الذي يتم فيه الحصر والتقدير يرشحهما المحافظ المختص أو من يفوض وتحدد اللائحة التنفيذية أسلوب وإجراءات عمل هذه اللجان.

الشرح والتحليل : طبقاً لهذه

المادة من مشروع القانون فقد تم تعديل تشكيل لجان الحصر والتقدير سواء في تقدير القيمة الإيجارية للأطيان الزراعية أو العقارات المبنية برئاسة مندوب عن المصلحة وعضوية مندوب من وزارة الزراعة وهيئة المساحة بالنسبة للأطيان الزراعية، أما بالنسبة للعقارات المبنية فإنه يتم تشكيل لجنة الحصر والتقدير للقيمة الإيجارية برئاسة مندوب عن المصلحة وعضوية مندوب من وزارة المالية وآخر من وزارة الإسكان واثنين من المكلفين بأداء الضريبة يختارهما المحافظ سواء في حصر الضريبتين سيادية وتقول حصيلتهما إلى الخزنة العامة وتمثل جزءاً كبيراً من الموارد السادية للدولة على أنه يتعين أن يكون دور الاثنين المكلفين بأداء الضريبة هو استرشادي لتسهيل مهمة عمل اللجان في

أقصاء نهاية شهر ديسمبر من كل سنة عن كل ما حدث خلال السنة.

وتحدد اللائحة التنفيذية البيانات التي يجب أن يشمل عليها الإقرار.

الشرح والتحليل :

هذه المادة توضح الإجراءات التي يجب أن يتبناها ممولو الضريبة على العقارات المبنية وما في حكمها سواء التامة منها والمشغولة أو التامة وغير مشغولة أو المشغولة على غير إتمام بأن يقوم هؤلاء الممولون بتقديم أقرار مكتوب متضمناً كافة البيانات الصحيحة والحقيقة التي تمثل حالة العقار أو جزء منه سواء في حالة الحصر العام الخمسى أو الحصر السنوى للمقارارات المستجدة أو جزء منها مع مراعاة المواعيد المحددة في هذه المادة وهي في حالة الحصر الخمسى يجب أن يقدم الإقرار في النصف الثانى من السنة السابقة للحصر أى السنة الخامسة (اعتباراً من شهر يوليو حتى نهاية شهر ديسمبر من السنة الخامسة وذلك عن كل المقارارات التي يملكها الممول أى المكلفة باسمه أو ينتفع بها أى المشتراء ولم يتم تكليفها باسم كذلك في حالات الحصر السنوى فإن تقديم الإقرار يجب

أن يتم في موعد أقصاه نهاية شهر ديسمبر من كل سنة أى حصر مستجدات المقارارات المبنية وما في حكمها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذه المادة لم تضيف جديداً في إجراءات تقديم الإقرارات من حيث البيانات والمواعيد لكونها وردت بالمادة السادسة من القانون ١٩٥٤/٥٦ في شأن الضريبة على العقارات المبنية ولم يحدث في مادة مشروع القانون هذه إلا تغييراً في الفقرة ب منها في مواعيد تقديم الإقرار وجعلها في نهاية شهر ديسمبر بدلاً من قبل نهاية شهر أكتوبر من كل سنة عن كل ما حدث خلال السنة لغاية شهر أكتوبر أما ما يستجد خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من كل سنة فيجب تقديم الإقرار عنه قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة ذاتها.

مادة ٢٠:

ومضادها : تنشر تقديرات القيمة الإيجارية التي تقررها للجان المشار إليها في المادة (١٨) بعد اعتمادها من الوزير أو من ينوبه وذلك في الأسكن التي تحددها اللائحة التنفيذية كما يعلن بالجريدة الرسمية عن إتمام هذه التقديرات.

الشرح والتحليل: هذه المادة تنظم إجراءات النشر والإعلان

عن إتمام تقديرات القيمة الإيجارية التي تقررها للجان وذلك بعد اعتمادها من السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية أو من ينوبه في الأسكن التي ستحددها اللائحة التنفيذية بالإضافة إلى الإعلان عنها في الجريدة الرسمية بإتمام هذه التقديرات نظراً لكون الضريبة المقارية سيادته يجب اعتماد تقديرات القيمة الإيجارية التي تقررها لجان التقدير من السيد/ وزير المالية دون حاجة إلى من ينوبه هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن النشر والإعلان عن إتمام تقديرات القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على المقارارات المبنية وما في حكمها فإنه يعمين النشر والإعلان عنها في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة (الإذاعة والتلفزيون) حتى يتسنى لأصحاب ومنفعي هذه المقارارات معرفة الضرائب المقارية ويصبح لديهم وعى ضريبي عقارى وخلق الثقة والشفافية بين ممولي هذه الضريبة ومصلحة الضرائب المقارية فضلاً عن المعرفة التامة للممولين لإجراءات الطعن على تقديرات القيمة الإيجارية والميعاد المحدد للطعن بدلاً من عدم الطعن في الميعاد

القانوني كما هو متبع بمصلحة الضرائب العامة التي تحدد ميعاداً للظمن خلال شهر أو ثلاثين يوماً فإذا لم يتم الممول بالظمن أو الاعتراض خلال تلك الفترة يتم الربط لعدم الظمن هذا وقد أوضحت المادة هذه من مشروع قانون الضرائب العقارية الإعلان في الجريدة الرسمية كما كان متبعاً في المادة ١٤ من القانون ١٩٥٤/٥٦ بشأن الضريبة على العقارات المبنية والتي تقضى على أن يعلن وزير المالية أو وزير الحكم المحلي كل فيما يخصه أو من ينوبه كل منهما عنه في ذلك من إتمام التقديرات في الجريدة الرسمية.

وتكون الضريبة واجبة الاداء بمجرد حصول النشر أى أن مشروع القانون قد عمل على توسيع طرق النشر والإعلان في الأماكن التي تحددها اللائحة التنفيذية بدلاً من الإعلان بالجريدة الرسمية قاصرة عليها والتي لم تكن في متناول جميع أصحاب ومتنفعي العقارات المبنية مما أدى إلى وجود العديد من المشاكل بين الممولين والمصلحة حيث كان يفاجئ هؤلاء الممولون بمطالبات وحجوزات إدارية ضدهم دون علمهم بالضريبة العقارية

المستحقة على العقارات التي يملكونها أو ينتفعون بها مما يؤدي كذلك إلى إجحام المولدين عن الدفع وتعرضهم للخصم وعدم أداء الضريبة في ميعادها ووجود وتراكم المتأخرات مع عدم استفادة الخزنة العامة منها وإهدار المال العام .

الفصل الثاني

الظمن على تقديرات

القيمة الإيجارية

أولاً: الأراضي الزراعية

مادة ٢١:

ومفادها: للمكلف بأداء الضريبة الحق في الظمن على تقديرات القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية خلال الستين يوماً التالية لتاريخ الإعلان عن إتمامها في الجريدة الرسمية وذلك بطلب يسلم لمديرية الضرائب العقارية بإيصال أو بكتاب موصى عليه يرسل إلى المديرية مصحوباً بقسيمة دالة على أداء مبلغ مقداره خمسون جنيهاً عن كل فدان أو كسور الفدان.

والمديريات الضرائب العقارية بالمحافظات الظمن على هذه التقديرات في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة إذ رأت أن تقدير القيمة الإيجارية لأراضي بعض

الحياض أو قسم أو جزء منها أقل من القيمة الحقيقية وذلك بمنكرة يقدمها مدير مديرية الضرائب العقارية إلى الوزير أو من يفوضه.

الشرح والتحليل:

أعطت هذه المادة حقاً للممول المكلف بأداء الضريبة في الظمن على تقديرات القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية التي تقررها لجان التقدير وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ الإعلان عن إتمامها في الجريدة الرسمية كما أوضحت هذه المادة الإجراءات الواجب اتباعها عند تقديم الممول طعناً على تقديرات القيمة الإيجارية وذلك بموجب طلب يسلم إلى مديرية الضرائب العقارية الواقع بها الأطيان الزراعية موضوع الظمن ويتم الحصول على إيصال بذلك أو بموجب كتاب داخل خطاب موصى عليه بعلم الوصول يرسل إلى المديرية المختصة مصحوباً بقسيمة دالة على سداد مبلغ خمسين جنيهاً عن كل فدان أو كسورة والمديريات الضرائب العقارية بالمحافظات الظمن على تقديرات القيمة الإيجارية التي تقررها لجان التقدير.

مادة ٢٢:

ومفادها: تفصل في الظمن

لجنة تسمى "لجنة الطمن" تشكل بقرار من الوزير في كل محافظة برئاسة أحد ذوي الخبرة في مجال الضرائب العقارية يرشحه رئيس مصلحة الضرائب العقارية وعضوية ممثل عن كل من وزارة المالية والزراعة وهيئة المساحة وثلاثة من المكلفين بأداء الضريبة يختارهم المحافظ المختص ممن لا يكون لهم أرض زراعية في نطاق اختصاص اللجنة.

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور خمسة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس وأحد الأعضاء المكلفين بأداء الضريبة.

النشر والتحليل:

حيث إن ضريبة الأطنان الزراعية أصبحت سيادية طبقاً لأحكام مشروع قانون الضرائب العقارية فإن قرار تشكيل لجنة الطمن من اختصاص وزير المالية باعتباره الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب العقارية على أن يتولى رئيس المصلحة ترشيح رئيس اللجنة ممن تتوافر فيه الخبرة في مجال الضرائب العقارية بالإضافة إلى أعضاء اللجنة المتمثلة في ممثل من وزارة المالية وممثل من وزارة الزراعة وهيئة المساحة - طبقاً لما سبق شرحه أيضاً في المادة

١٨ بند واحد المبين به اختصاص وعمل كل عضو من أعضاء اللجنة وعمل رئيس اللجنة إلا أن قد أضيف إلى لجنة الطمن عضو ثالث من المكلفين بأداء الضريبة ممن لا يكون لهم أرض زراعية في نطاق اختصاص اللجنة إلا أن مشروع قانون الضرائب لا يكون لهم أرض زراعية في نطاق اختصاص اللجنة إلا أن مشروع قانون الضرائب العقارية قد استبعد عضو القضاء الذي تتدبه الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها الأطنان فكان يتمين انتداب قاض حتى يكون تشكيل لجنة الطمن مشتملاً على كافة العناصر الإدارية والفنية والشعبية والقضائية هذا وقد أضافت هذه المادة في الفقرة الأخيرة أن انعقاد اللجنة لا يكون صحيحاً إلا بحضور خمسة أعضاء على الأقل من السبعة المشكلة منهم اللجنة ويجب أن يكون من بينهم الرئيس وأحد الأعضاء المكلفين بأداء الضريبة.

مادة ٢٣:

مصادرها: تتولى لجنة الطمن حماية الأراضي محل الطمن وتبحث حالتها على الطبيعة ومناقشة أصحاب الطمن ورد

بطلونهم ويصدر قرار اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس، ويجب صدوره خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطمن ويكون نهائياً.

وتبين اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات عمل لجان الطمن.

الشرح والتحليل:

تلزم هذه المادة رئيس وأعضاء لجنة الطمن بالنزول إلى الطبيعة بكامل هيئتها لمعينة الأطنان موضوع الطمن ويبحث حالتها على الطبيعة مع ضرورة مناقشة أصحاب الطمن في أسباب الطمن وتقديم المستندات التي تؤيد صحة الطمن وطلباتهم حتى يتمنى للجنة بحثها ودراستها واستصدار القرار النهائي حيالها توفيراً للوقت والجهد والتكاليف في حالة اللجوء إلى جهات قضائية أخرى مع وجود الموقوفات والمشاكل بين مصلحة الضرائب العقارية والطاعنين على الضريبة وأدائها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن قرار لجنة الطمن يجب أن يكون صادراً بأغلبية أصوات الحاضرين ولكن إذا حدث وأن تساوى عدد الموافقين من الحاضرين مع

عدد الراضين فإنه يرجح الجانب الذى فيه رئيس اللجنة . كما حددت هذه المادة ميعاداً لصدور القرار بثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطعن مما يعنى معه زيادة عدد لجان الطعن بمديرىات الضرائب العقارية بالأقاليم والمحافظات لمرعة الإنجاز واستصدار القرارات بصورة سليمة ومرضية لطرفى النزاع الطامن ومصلحة الضرائب العقارية هذا وقد ورد بهذه المادة أن قرار لجنة الطعن يكون نهائياً - كما ورد بالمادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ١٩٣٥ / ٥٣ والتي تقضى بأنه لا يجوز الطعن أمام المحاكم فى قرارات لجان التقسيم والتقدير ولجان الاستئناف .

ثانياً: المقررات المبنية : مادة ٢٤:

مضادها: للمكلف بأداء الضريبة الحق فى الطعن على تقدير القيمة الإيجارية للمقار أو جزء منه خلال الستين يوماً التالية لتاريخ الإعلان عن إتمام التقديرات بالجريدة الرسمية وذلك بطلب يسلم لمديرية الضرائب العقارية بإيصال أو بكتاب موصى عليه يرسل إلى المديرية مصحوباً بقسيمة دالة على أداء مقداره خمسون

جنيهاً .

ولمديرىات الضرائب العقارية بالمحافظات الطعن على هذه التقديرات فى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة إذا رأت أن تقدير القيمة الإيجارية للمقار أو جزء منه أقل من القيمة الحقيقية وذلك بمذكرة يقدمها مدير مديرية الضرائب العقارية إلى الوزير أو من يفوضه .

الشرح والتحليل:

أتاحت هذه المادة من مشروع قانون الضرائب العقارية فرصاً للمكلف بأداء ضريبة المقارات المبنية سواء كان مالكاً أو متنفعاً للمقار أو جزء منه وأعطته الحق فى الطعن على تقدير القيمة الإيجارية خلال الستين يوماً لتاريخ الإعلان عن إتمام التقديرات بالجريدة الرسمية حيث يتم إخطار المكلف بأداء الضريبة بنموذج إعلان بريمط ضريبة المقارات المبنية (ضريبة المباني وملحقاتها) ويسلم للممول يبدأ ويكتب موصى عليه بطلب الوصول وعليه أن يقوم بالتقدم بطلب مكتوب إلى مديرية الضرائب العقارية بالمحافظة موضعاً به أسباب الطعن على تقديرات القيمة الإيجارية على أن يتم تسليم

هذا الطلب إما باليد وذلك بعد الحصول على إيصال بما يفيد ذلك أو بخطاب مسجل بطلب الوصول وذلك بعد إرفاق قسيمة تدل على أداء مبلغ خمسين جنيهاً فى حالة ما إذا رأى المكلف بأداء الضريبة وحسن نيته فى الأداء فكان يتعين أن يتضمن مشروع القانون هذه الجزئية كذلك استغل مشروع القانون ضرورة قيام مديرىات الضرائب العقارية بتقديم مذكرة إلى وزير المالية طعناً على جميع الطعون المقدمة من المكلفين بأداء الضريبة وبلا استثناء حفاظاً على حق الخزنة العامة وحرصاً على المال العام حيث أن جميع الطعون مقدمة طعناً على القيمة الإيجارية المقدرة بمعرفة لجان التقدير ومن ثم فلا يجوز أن تقدم مديرية الضرائب العقارية مذكرة إلى وزير المالية إذا رأت أن تقدير القيمة الإيجارية أقل من الحقيقة كما حددتها هذه المادة .

مادة ٢٥:

مضادها: تفصل فى الطعن لجنة تسمى (لجنة الطعن) تشكل بقرار الوزير من كل محافظة برئاسة أحد ذوى الخبرة فى مجال الضرائب

المقارية يرشحه رئيس مصلحة الضرائب المقارية وعضوية أحد العاملين بجهة ربط وتحصيل الضريبة وممثل لوزارة المالية وأحد العاملين بالوحدة المحلية الواقع في دائرتها العقار وممثل لوزارة الإسكان والثنين من المكلفين بأداء الضريبة يختارهما المحافظ المختص.

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور خمسة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات الحاضرين وعند التساوي يرجع الجانب الذي فيه الرئيس ويجب أن تصدر اللجنة قرارها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطعن ويكون نهائياً وتبين اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات عمل لجان الطعن.

الشرح والتحليل:

في ظل مشروع قانون الضرائب المقارية أصبحت ضريبة العقارات المبنية ضريبة سيادية تؤول حصيلتها إلى الخزنة العامة للدولة ومن ثم فإن قرارات تشكيل لجان الطعن من اختصاص السيد الاستاذ الدكتور/ وزير المالية باعتباره الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب المقارية فضلاً عن أن تشكيل لجان الطعن يشتمل على

جميع العناصر الإدارية والفنية والشعبية وذوى الخبرة في مجال أعمال الضرائب المقارية من مفتش ضرائب وباحثين ورؤساء لأقسام الربط والتحصيل لذلك ممثل لوزارة المالية حفاظاً على الضريبة المقارية ومنعاً من المجاملة وعدم إصدار قرارات سليمة تتفق ومصلحة الطاعنين ومصلحة الضرائب المقارية حتى يتحقق الهدف من مشروع القانون في فرض الضريبة المقارية ومنعاً للمشاكل والمواقف التي تؤدي إلى تراكم المتأخرات وعدم استفادة الخزنة العامة من إيرادات العقارات المبنية وما في حكمها بالإضافة إلى عدم استفادة الثروة المقارية من هذا الإيراد الهائل الناتج من عائد إيجارات تلك العقارات.

الباب الرابع

الإعفاء من الضريبة ورفعها

الفصل الأول:

الإعفاء من الضريبة

أولاً: الأراضي الزراعية،

مادة ٢٦:

ومضافها: تعفى الخمسون جنيهاً الأولى من ضريبة الاراضى المستحقة على كل مكلف بأداء الضريبة أيا كانت

قيمة الضريبة المستحقة عليه.
الشرح والتحليل:

أعفى مشروع قانون الضرائب المقارية في مادته هذه مبلغ الخمسين جنيهاً الأولى من ضريبة الاراضى المستحقة على كل مكلف بأداء الضريبة أيا كانت الضريبة المستحقة عليه أى أن مبلغ الخمسين جنيهاً المعفاء تختصم من قيمة ضريبة الاراضى المستحقة سواء كانت الضريبة أكثر من ذلك أو أقل ففي هذا يعتبر الاستفادة بهذا الإعفاء جميع المكلفين بأداء الضريبة كبار ملاك أو صغار دون تفرقة بينهما ودون النظر إلى الحالة الاجتماعية لهم ومن الواضح أن مشروع القانون قد راعى صغار الملاك في التمتع والاستفادة من هذا الإعفاء لكون الرقعة الزراعية التي يملكونها صغيرة ومراعاة للبعد الاجتماعي وعدم إرهاب صغار الملاك فقد وضع نصاً للإعفاء من ضريبة الاراضى الزراعية فضلاً عن استفادة الجميع منه حتى لا يكون مجعفاً لحق المكلفين بأداء الضريبة في الحياة والمعيشة والإحساس بالفير والطمانينة والانتماء إلى بلدهم مصر والعطاء لها حيث إن القوانين السابقة المتمثلة في القانون

٣٧٠ / ١٩٥٣ بشأن قانون الإعفاء والتخفيف عن صفار ملاك الأراضي الزراعية.

ثانياً: العقارات المبنية:

مادة (٢٧)

ومقادها: تعفى من الضريبة .

١ - الأبنية المملوكة للجمعيات الخيرية المسجلة وفقاً للقانون والمخصصة لمكاتب إدارتها أو لممارسة الأغراض التي أنشئت من أجلها وغير المستقلة لأغراض تجارية.

ب - العقارات التي تقل قيمتها الإيجارية السنوية عن ستمائة جنيه بشرط ألا تزيد القيمة الإيجارية لجملة عقارات المكلف بإداء الضريبة عن عقار أو جزء من عقار يقع في نطاق مأمورية ضرائب عقارية، ومكلف في ذات الوقت بإداء الضريبة عن عقار أو جزء من عقار يقع في نطاق مأمورية أخرى بأن يقدم إقرار كتابياً بذلك للمأمورية المختصة.

ج - الأحواش والمباني الواقعة في منطقة الجبانات بشرط عدم استخدامها للسكن المستمر.

د - أبنية مراكز الشباب الرياضية المنشأة وفقاً للقانون.

هـ - العقارات المملوكة للجهات الحكومية والأجنبية

بشرط المعاملة بالمثل فإذا لم يكن للضريبة مثيل في أى من الدول الأجنبية جاز لوزير المالية بعد أخذ رأى وزير الخارجية إعفاء العقارات المملوكة لها من الضريبة.

وإذا زالت عن أى عقار أسباب الإعفاء من الضريبة وجب على المكلف بأدائها تقديم إقرار للمأمورية الواقع في دائرتها العقار وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ زوال سبب الإعفاء .

لإعادة الضريبة اعتباراً من أول يناير من السنة التالية زوال الإعفاء عنه وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات تطبيق أحكام هذا القانون.

الشرح والتحليل:

حددت هذه المادة المقارات أو جزء من المقارات التي تعفى من الضريبة وذلك على سبيل الحصر وليس المثال في البنود أ، ب، ج، د، هـ وهي:

١ - المقارات والأبنية المملوكة للجمعيات الخيرية المسجلة والمكلفة باسمها وفقاً للقانون والمخصصة لمكاتب إدارتها أو لممارسة أنشطة المنشأة من أجلها سواء كانت أنشطة خيرية أو اجتماعية أو علمية بشرط أن تكون هذه

الأبنية مسجلة وفقاً للقانون وأن تكون معدة لمزاولة النشاط الخيري أو الاجتماعي أو العلمي أو الرياضي وإلا تكون منشأة بفرض الاستثمار ولا تستخدم هذه الأبنية في أى نشاط تجارى ولا يجوز تأجيرها للغير بقصد الحصول على ريع منها .

ب - تعفى أيضاً من ضريبة العقارات المبنية وملحقاتها المقارات التي يملكها المكلف بإداء الضريبة التي تقل عن ستمائة جنيه بشرط ألا تزيد القيمة الإيجارية لجملة المقارات التي يملكها على هذا المبلغ بمعنى أن حد الإعفاء من ضريبة المقارات المبنية هو الستمائة جنيه الناتجة من القيمة الإيجارية السنوية للمقارات التي يملكها المكلف بإداء الضريبة في أنحاء الجمهورية ومن الواضح أن المستفيد من حد الإعفاء هم صفار ملاك العقارات المبنية وكبار الملاك لها هذا وقد رأى المشرع في هذه المادة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لصفار ملاك العقارات المبنية والبعد الاجتماعي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المكلف بإداء الضريبة على العقارات المبنية إذا كان مالكا أو منتفعاً بعقار أو جزء من عقار خارج نطاق

مأمورية الضرائب العقارية التي يقع في اختصاصها عقاره الأصلي أو جزء من عقار عليه التقدم إلى هذه المأمورية بإقرار كتابي عن العقارات التي يملكها أو ينتفع بها في أنحاء الجمهورية موضعاً به مقدار ما يملكه في كل ناحية والقيمة الإيجارية السنوية لكل عقار أو جزء من العقار ومجموع القيمة الإيجارية السنوية لهذه العقارات بالإضافة إلى خصم مبلغ الستمائة جنيه من القيمة الإيجارية السنوية لمجموع عقارات المكلف بأداء الضريبة العقارية وإخضاع ما زاد عنها لهذه الضريبة.

أما البنود ج، د فلا يحتاجان إلى شرح أو تحليل أو تعليق لوضوح الصياغة ولكن يمكن إيضاح ما ورد بالبند (ج) بشأن الأحواض والمباني الواقعة في منطقة الجبانات بشرط عدم استخدامها للمسكن المستمر فهذا يعني أن المباني والأحواض التي تقع داخل نطاق الجبانات ولم تستخدم كمسكن مستمر فلا تربط بضريبة العقارات المبنية وملحقاتها وإذا استعملت سكناً مستمراً فلا تربط بضريبة العقارات المبنية وملحقاتها وإذا استعملت سكناً مستمراً فيجب ربطها بالضريبة العقارية.

الفصل الثاني

رفع الضريبة أولاً: الأراضي الزراعية؛ مادة ٢٨:

ومفادها: ترفع الضريبة عن الأراضي في الأحوال الآتية :

١- الأراضي التي تتلف من انهيار الرمال عليها رغم العناية بوقايتها .

٢- الأراضي التي تصبح غير صالحة للزراعة بسبب أعمال ذات منفعة عامة.

٣- الأراضي التي تتعطل زراعتها بسبب نضوب الميون أو الآبار التي كانت تروى منها أو بسبب قلة الأمطار.

٤- الأراضي البور التي لم يسبق زراعتها وتكون محرومة من وسائل الري والصرف أو محتاجة إلى إصلاحات ومصروفات كبيرة.

٥- الأراضي التي تتعطل زراعتها بسبب الكوارث الطبيعية أو النكبات العامة أو الحروب.

الشرح والتحليل:

فإن مشروع قانون الضرائب العقارية قد أخذ بعض حالات: رفع ضريبة الأراضي الزراعية من المادة العاشرة من القانون ١١٣ / ١٩٢٩ في شأن الضريبة على الأطنان الزراعية والتي ورد بها تسع حالات تم تطبيقها منذ

عام ١٩٢٩ حتى الآن بسبب ملائمتها للظروف الاقتصادية والزراعية وتغير طرق ووسائل الري من ري حياض إلى ري دائم بالإضافة إلى صدور قوانين الزراعة في شأن الأحكام الخاصة بالتعمد على الرقعة الزراعية والمحافظة عليها والإجراءات التي يجب اتخاذها حيال إقامة المباني على الأراضي الزراعية وعدم مخالفة البناء طبقاً لقانون الزراعة في هذا الشأن ولا سيما أن جميع المباني المقامة بالقرى والمدن والبنادر والأقسام والبلاد أصبحت خاضعة لضريبة العقارات المبنية وملحقاتها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن البنود التي لم يتضمنها مشروع قانون الضرائب العقارية.

مادة ٢٩:

مفادها: ترفع الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٨ بناء على طلب من المكلف بأداء الضريبة مصحوب بإيصال دال على سداد خمسين جنيهاً عن كل فدان أو جزء منه. وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات الرفع.

الشرح والتحليل:

حددت هذه المادة إجراءات رفع الضريبة عن الأراضي

العقارية قد أغفل أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضي حيث جعل قرار لجنة الطعن نهائياً ولا يجوز الطعن عليه بالمحاكم الابتدائية أو غيرها مما يضيع حق المكلف بأداء الضريبة في الدفاع عن حقه في رفع ضريبة الأراضي الزراعية المستحقة عليه وعدم فتح باب المناقشة بين المكلف بأداء الضريبة ومصلحة الضرائب العقارية ومخالفه القاعدة القانونية القائلة لا يضار طاعن بطلته وأحقته في التمسك بحقوقه كاملة في أداء الضريبة وهو مقتنع وراض وموافق عليها.

مادة ٢١:

مفادها: الأراضي التي تقرّر رفع الضريبة عنها تعاین سنوياً إذا كانت أسباب الرفع محتملة الزوال، ويعاد رفع الضريبة على الأراضي التي تصبح صالحة للزراعة من أول يناير من السنة التالية للسنة التي أجريت فيها المعاينة وذلك بذات قيمة الضريبة التي كانت مفروضة قبل الرفع وذلك اعتباراً من أول السنة التالية للسنة التي زال فيها سبب الرفع وحتى نهاية المدة المقررة للتقدير:

خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار وذلك أمام لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة (٢٢) من هذا القانون، وعلى اللجنة إصدار قرارها في الطعن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه، ويكون قرارها نهائياً.

والشرح والتحليل:

تحدد في هذه المادة اختصاص لجنة المحصر والتقدير للأطيان الزراعية في قيامها بالنظر والفصل في الطلبات المقدمة من المكلفين بأداء الضريبة لرفع ضريبة الأطيان الزراعية عن الأراضي موضوع الطلب على أن تقوم هذه اللجنة بالنزول على الطبيعة بكامل هيئتها والمعاينة الفعلية لهذه الأراضي وإصدار قرارها، ويجوز للطالب الطعن على قرار اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار بالقرار وذلك أمام لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة (٢٢) من هذا القانون مما يعني أن عمل لجنة الطعن مستمر ودائم بمديرية الضرائب العقارية بالمحافظات ولا يتوقف عملها خلال العام كما يجب أن تصدر لجنة الطعن قرارها خلال الثلاثين من تاريخ تقديم الطعن إلا أن المشرع لقانون الضرائب

المنصوص عليها في المادة ٢٨ من مشروع قانون الضرائب العقارية ولكن أضافت زيادة في رسم التأمين عن الفدان أو كسوره المراد رفع ضريبة الأطيان عنها وذلك بواقع خمسين جنيهاً عن الفدان الواحد أو كسوره على أن يرفق إيصال بهذا المبلغ بالطلب المقدم من المكلف بأداء الضريبة وفي حالة خلو الطلب من الإيصال الدال على أداء هذا المبلغ لا ينظر إلى طلب الرفع في حين أن رسم التأمين المقرر طبقاً للمادة ١٢ من القانون ١٩٣٩/١١٢ بشأن الضريبة على الأطيان الزراعية كان بواقع خمسين قرشاً عن الفدان الواحد أو كسوره ويحد أقصى عشرون جنيهاً نظراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية الماضية ولا يرد هذا التأمين إذا ظهر أن الطالب في غير محله - هذا وقد أغفل مشروع القانون موقف المبلغ المدفوع من المكلف بأداء الضريبة ومصلحة الضرائب العقارية.

مادة ٣٠:

ومفادها: تتولى لجان المحصر والتقدير النظر والفصل في طلبات رفع الضريبة، ويجوز للطالب الطعن في قرار اللجنة

الشرح والتحليل،

هذه المادة من مشروع القانون مأخوذة من المادة ١٣ من القانون ١١٣ / ١٩٣٩ في شأن الضريبة على الأطنان الزراعية.

ثانياً: العقارات المبنية:

مادة ٣٢:

ومفادها: ترفع الضريبة في الأحوال الآتية :

أ - إذا أصبح العقار معقياً طبقاً للمادة ٢٧ من هذا القانون.

ب - إذا تهدم أو تخرب العقار كلياً أو جزئياً إلى درجة تحول دون الانتفاع بالعقار كله أو جزء منه.

ج - إذا أصبحت الأرض الفضاء المستقلة عن العقارات المبنية غير مستقلة ويكون رفع الضريبة عن العقار كله أو جزء منه بحسب الأحوال.

الشرح والتحليل:

هذه المادة مأخوذة أيضاً من نص المادة (٢٢) من القانون ٥٦ / ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية والتي احتوت على البنود الثلاثة الواردة في مشروع قانون الضرائب العقارية ولم يحتوى مشروع القانون على الهند (ب) من المادة (٢٢) من القانون ٥٦ / ١٩٥٤ والتي تقضى "إذا خلا العقار كله أو جزء منه

من السكن ومما يحتوى مدة ثلاثة أشهر متوالية على الأقل ولم ينتفع به بأى وجه من أوجه الانتفاع ومن الواضح أن بنود المادة ٣٢ من مشروع القانون ليست في حاجة إلى شرح أو تحليل لكونها واضحة وسهلة وصياغتها قوية إلا أن إغفال مشروع القانون للبند ب من المادة ٢٢ من القانون ٥٦ / ١٩٥٤ بعد قصوراً فيه مما يتمين استداركها وأضافتها إلى بنود هذه المادة لأن هذا البند يضيف حقاً من حقوق المالك بآداء الضريبة في رفع ضريبة العقارات المبنية عن العقار كله أو جزء منه طالما أن الممانعة أثبتت الإخلال الفعلي له وعدم الانتفاع به حيث يجب ممانعة العقار أو الجزء منه لمدة ثلاثة أشهر متوالية بمعرفة لجان الحصر والتقدير.

مادة ٣٣:

ومفادها: ترفع الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في المادة (٢٢) بناء على طلب من المالك بآداء الضريبة وذلك اعتباراً من أول الشهر الذى قدم فيه الطلب وحتى التاريخ الذى يزول فيه الرفع، ولا يقبل طلب الرفع إلا إذا كان مصحوباً بقسيمة دالة على آداء خمسين

جنيهاً وأخر قسط مستحق من الضريبة وقت تقديم الطلب. وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات الرفع.

الشرح والتحليل:

تناولت هذه المادة حالات الرفع التى تضمنتها المادة السابقة لا يجوز تطبيقها إلا بناء على طلب يقدم من المالك بآداء الضريبة إلى مديرية الضرائب العقارية ولا يقبل الطلب إلا بعد أرفاق قسيمة به دالة على آداء خمسين جنيهاً وأخر قسط مستحق من الضريبة وقت تقديم الطلب إلا أن مشروع القانون لم يوضح موقف مبلغ الخمسين جنيهاً فى حالة استجابة الطلب أو رفضه وما إذا كان هذا المبلغ يرد إلى المالك بآداء الضريبة أو يصادر فى حالة الرفض مما كان يتمين إضافة واستدراك هذا النص فى المادة (٣٣) من مشروع القانون أو إضافته إلى اللائحة التنفيذية حتى لا تكون سبباً فى المشكلة أثناء تنفيذ وتطبيق القانون.

مادة ٣٤:

ومفادها: تتولى لجان الحصر والتقدير النظر والفصل فى طلبات رفع الضريبة، ويجوز للطلاب الطعن فى قرار اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ

فيها مسبب الرفع وحتى نهاية
المدة المقررة للتقدير.

الباب الخامس

تحصيل الضريبة

مادة ٣٦:

مقادها: تحصل الضريبة على
قسطين متساويين يستحق الأول
حتى اليوم الأول من شهر يولييه
ويستحق الثاني حتى اليوم
الأخير من شهر ديسمبر من
ذات السنة ويجوز للممول سداد
كامل الضريبة في ميعاد سداد
القسط الأول. وتقسط الضريبة
التي يتأخر ريطها عن وقت
استحقاقها بسبب الاجراءات
على عند من السنوات مماثل
لمعد من سنوات التأخير على
إلا تتجاوز مدة التقسيط خمس
سنوات وذلك في الحالتين
الآتيتين:

أ - الضريبة المستحقة على
الأراضي الزراعية والمقارات
المبنية المملوكة للدولة أو
الأشخاص الاعتبارية العامة
عند التصرف فيها للأفراد أو
الأشخاص الاعتبارية الخاصة.

ب - الزيادة في الضريبة
الناتجة عن إعادة التقدير طبقاً
للمادة (٥) من هذا القانون.

الشرح والتحليل:

توضح هذه المادة كيفية
سداد الضريبة العقارية وطرقها

مادة ٣٥:

ومقادها: إذا زالت عن أي
عقار أسباب رفع الضريبة وجب
على المكلف بأدائها أن يخطر
مأمورية الضرائب المقارية
المختصة خلال ستين يوماً من
تاريخ زوال مسبب الرفع لإعادة
ريط الضريبة التي كانت
مفروضة قبل الرفع وذلك
اعتباراً من أو السنة التالية
للسنة التي زال فيها مسبب الرفع
وحتى نهاية المدة المقررة
للتقدير.

الشرح والتحليل:

أوضحت هذه المادة
الاجراءات الواجب اتباعها
بمعرفة مقدم طلب الرفع
الضريبة المقارات المبنية عن
العقار كله أو جزء منه بأن يقوم
المكلف بأداء الضريبة بإخطار
مأمورية الضرائب المقارية
المختصة والواقع في دائرة
ونطاق اختصاصها العقار
موضوع طلب الرفع على أن
يقدم هذا الاخطار خلال ستين
يوماً من تاريخ زوال سبب الرفع
وذلك لإعادة معالينة العقار على
الطبيعة بمعرفة لجنة الحصر
والتقدير ثم إعادة ريطه
بالضريبة التي كانت مفروضة
عليه قبل الرفع وذلك اعتباراً
من أول السنة التالية التي زال

إخطاره بالقرار وذلك أمام لجنة
الطعن المنصوص عليها في المادة
(٢٥) من هذا القانون، وعلى
اللجنة إصدار قرارها في الطعن
خلال ثلاثين يوماً من تاريخ
تقديمه ويكون قرارها نهائياً.

الشرح والتحليل:

حيث تتولى لجان الحصر
والتقدير المشكلة بقرار السيد/
وزير المالية النظر والفصل في
طلبات رفع ضريبة المقارات
المبنية عن العقار كله أو جزء منه
وذلك بعد استيفاء الاجراءات ثم
تصدر قرارها وتقوم باخطار
الطالب الذي يتولى الطعن عليه
خلال ثلاثين يوماً من تاريخ
أخطاره بالقرار أمام لجنة
الطعن التي تقوم بدورها
بالفصل في هذا القرار ويكون
قرارها نهائياً طبقاً لنص المادة
إلا أنه يعاب على هذه المبارة
الأخيرة من نص المادة التي نحن
بصددها إغفالها للقانون
١٩٧٢/١١ في شأن إلغاء مواع
التقاضي مما كان يعين إضافة
عبارة "يجوز للطالب الطعن
على قرار لجنة الطعن أمام
المحاكم بكل درجاتها بدلاً من
عبارة ويكون قرار لجنة الطعن
نهائياً فهذا يمد أجمعاً لحقوق
الطالب.

المدينة والتجارية. الشرح والتحليل:

أوضحت هذه المادة طريقة أخرى من طرق تحصيل الضريبة العقارية حيث إن هناك طريق تحصيل ودى من المكلف بإداء الضريبة وطريق آخر جبرى يتم اتخاذه بمعرفة مندوبى مصلحة الضرائب العقارية بعد صدور أوامر الحجز والتحصيل من المختصين طبقاً للمادة الثانية من قانون الحجز الإدارى ولا يجوز أخذ إجراءات الحجز الإدارى إلا بناء على امر مكتوب صادر من الجهة المختصة فضلاً عن أنه لا يجوز اتخاذ الحجز القضائى وتنفيذه نظراً. ستتحقات الضريبة المقررة أو المبالغ الأخرى.

مادة ٣٩:

ومقادها: للخرانة العامة فيما يختص بتحصيل الضريبة حق الامتياز على:

١- الأراضى المستحقة عليها وثمارها ومحصولاتها والمنقولات والماشى التابعة لهذه الأراضى وعلى جميع أموال المدين المكلف بإدائها.

٢- الأجرة والمنقولات الخاصة بالمقارعات المبنية المستحقة عليها الضريبة فضلاً

من المادة (٣٦) الواردة بالقانون ١٩٥٤/٥٦ فى شأن الضريبة على المقارعات المبنية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذه المادة قد وضعت القواعد والاسس اللازمة لتنظيم العلاقة بين المستأجرين والعاملين بمصلحة الضرائب واعتبارهم متضامنين مع المكلفين بإداء الضريبة العقارية ملاكاً كانوا أو منتظمين مع حفظ حق المستأجرين فى المبالغ التى قاموا بإدائها للضرائب العقارية فى حدود الأجرة الشهرية المستحقة عليهم واعتبار أن قسيمة أداء الضريبة المدفوعة من المستأجرين بمثابة إيصال سداد أجرة من المكلفين بإداء الضريبة ولا يجوز اهدارها أو عدم الاعتراف بها كونها مؤاده سداداً للضريبة العقارية المستحقة على المقار موضوع الإيجار.

مادة ٣٨:

مقادها: يتبع فى تحصيل الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون أحكام القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى ودون إدخال باتخاذ إجراءات تحصيلها بطريق الحجز القضائى طبقاً لقانون المرافعات

حيث يمكن سدادها على قسطين متساويين يستحق القسط الأول منها حتى اليوم الأول من شهر يوليه ويستحق الثانى حتى اليوم الأخير من شهر ديسمبر من ذات السنة الميلادية ويجوز للممول سداد كامل الضريبة فى ميعاد سداد القسط الأول طالما أنه يرغب فى ذلك ولكن لا يجوز لمصلحة الضرائب العقارية اتخاذ إجراءات الحجز الإدارى نظير كامل الضريبة فى ميعاد القسط الأول.

مادة ٣٧:

مقادها: يكون المستأجرون مسئولين بالتضامن عن أداء الضريبة، مع المكلفين بإدائها وذلك بمقدار الأجرة المستحقة عليهم بعد أخطارهم بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وتعتبر قسائم تحصيل الضريبة وملحقاتها التى تسلم إليهم بمثابة إيصال من المكلف بإداء الضريبة فى حدود ما تم تحصيله وبمشاركة إيصال من المكلف باستيفاء أجرة ما أداه المستأجر.

الشرح والتحليل:

هذه المادة لم تضيف جديداً فى مشروع قانون الضرائب العقارية ولكنها أخذت بالنص

من العقارات ذاتها.

الشرح والتحليل:

مستحقات الخزانة العامة من الضريبة العقارية لها حق الامتياز على الاراضى الزراعية المستحقة عليها الضريبة- ضريبة الاراضى- وعلى ثمار هذه الاراضى والفلال والمحاصيل الناتجة منها والمنقولات والمواشى التى تتبع هذه الاراضى فانه يجوز اتخاذ الاجراءات الحجز الادارى على ثمار الاراضى الزراعية والمحصولات الناتجة من هذه الاراضى والمنقولات والمواشى والحبوب وغيرها وفاء الدين الخزانة العامة من ضرائب عقارية مستحقة على تلك الاراضى الزراعية وذلك طبقاً للقانون رقم ١٩٥٥/٣٠٨ وتمديلاته بشأن الحجز الإدارى كما أنه يجوز اتخاذ اجراءات الحجز العقارى على ذات الاراضى المستحقة عليها الضريبة العقارية ودون حاجة إلى احكام قضائية طالما انه إيراد هذه الاراضى لا يفى بمستحقات الضريبة العقارية فضلاً عن أنه يجوز اتخاذ اجراءات الحجز الادارى على اموال المكلف بإداء الضريبة سواء كانت هذه الاموال يملكها فى جيبه أو لدى البنوك أو لدى خزائن المحاكم أو لدى هيئة

المساحة (إدارة نزع الملكية) أو أى جهة حكومية أخرى.

مادة ٤٠:

مقاده: يستحق مقابل تأخير على ما لا يتم ادائه من الضريبة وفقاً لهذا القانون وذلك اعتباراً من أول يناير التالى للسنة المستحقة عنها الضريبة.

ويحسب مقابل التأخير على أساس سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزى فى الاول من يناير السابق على ذلك التاريخ مضافاً إليه ٢٪ مع استبعاد كسور الشهر والجنيه ولا يتسرب على الطمن أو الالتجاء إلى القضاء وقف استحقاق هذا المقابل.

ويعامل مقابل التأخير على المبالغ المتأخرة معاملة دين الضريبة.

الشرح والتحليل:

أدخلت هذه المادة من مشروع قانون الضرائب العقارية نصاً صريحاً يفرض غرامة مقابل تأخير عن المبالغ المتأخرة من الضرائب المستحقة على المكلفين بإداء الضريبة وما لم يتم ادائه منها وذلك بسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزى فى الأول من يناير التالى للسنة المستحقة عنها الضريبة مضافاً إليه ٢٪ مع استبعاد كسور الشهر

والجنيه ولا يترب على الطمن أو اللجوء إلى القضاء وقف استحقاق هذا المقابل بل يجب فرض هذا المقابل طالما أن هذه المبالغ لا زالت متأخرة على المكلف بإداء الضريبة.

بالإضافة إلى أن هذا المقابل يعامل معاملة دين الضريبة من حيث مواعيد التحصيل وطرقها من تحصيل ودى أو جبرى باتخاذ اجراءات الحجز الإدارى طبقاً لقانون الحجز الإدارى رقم ١٩٥٥/٣٠٨ وتمديلاته.

مادة ٤١:

تؤول حصيلة الضريبة والمبالغ المقررة فى هذا القانون للخزانة العامة.

الشرح والتحليل:

منذ صدور القرار الوزارى رقم ١٣٦/ ١٩٧٤ بشأن نقل اختصاصات الضرائب العقارية إلى المحافظات الإقليمية بالإضافة إلى مآل الضريبة العقارية وحصيلتها إلى الوحدات المحلية بالمحافظات بالرغم من أن الضريبة العقارية سيادية من حيث فرضها وفى ظل أحكام القانون الحالى أصبحت الضريبة سيادية تؤول حصيلتها إلى الخزانة العامة كمورد من مواردها.

والله (الموفق والسعاف)،

طرحوا على أسئلة ثم أعرف لها إجابة حيث تركت إجابته لصالح القرار وهذه عينة من الأسئلة .

■ إذا كان بعض هذه القيادات الحالية قد فشلت في علاج مشاكل بنوك سابقة تولت رئاستها ، فهل من المقبول أن تتم مكافأة هذه القيادات بمنحها فرصة قيادة بنوك أخرى وتعيينها لرئاسة بنوك أكبر حجماً بدلاً من أن تتم محاسبتها ؟

■ إذا كانت بعض القيادات التي يشار إليها بالبنان على أنها أضاعت مليارات الجنيهات على البلد وتسببت في تجميد أو شل حركة الائتمان لسنوات ومساربت كل

اللاذعة بل والشتائم ليس لمن سبقوه في المنصب فقط ولكن لمن حوله أيضاً أو أنه فشل في المهمة التي جاء من أجلها .

كما شكاً الى البعض من نظرة بعض القيادات لمن حولهم سواء كانت نظرة ريب وشك والتعامل مع الجميع على أنهم حرامية ومستفيدون من موافقهم ويتقاضون عمولات من العملاء أو نظرة متعالية حيث يتم التعامل مع الجميع على أنهم جهلة ولا يمرضون شيئاً عن أعمال البنوك وإدارة الأموال أو ما يحدث في الأسواق العالمية الكبرى وأنهم - وهذه هي أكبر الكابثر من وجهة نظرهم - لا يتقنون اللغة الانجليزية بنفس إتقان أهلها الأصليين ، بل إن بعض المصرفيين الذين هاتفوني

وكانى اقتريت من جرح غائر أو دمل ملء بالصديد حينما تحدثت عن القيادات المصرفية التي جرى تعيينها في السنوات الأخيرة وطلبت بتقييمها ومحاسبتها قبل إعادة تشكيل مجالس إدارات البنوك العامة التي يغشى البعض من أن تكون صورة كريون من المجالس الماضية .

فقد تلقيت مكالمات عديدة من العاملين في البنوك منها ما يوجه انتقادات حادة لبعض هذه القيادات ومنها ما يكرر على مسامعى أن بعض هذه القيادات جاءت من خلال الوساطة والشلة وأصدقاء المدرسة ، ومنها من يشكو الى من أن بعض هذه القيادات لديه حالة من «فلتان اللسان» التي تسيطر عليه ليل نهار ، لدرجة أنه يوجه الانتقادات

صنوف التعذيب مع المتعثرين فهل من العدل أن يتم تصعيد هذه القيادات أو التجديد لها في مواقعها ؟ .

■ ماذا نقول في القيادات التي غرقت في مشاكل البنوك الصغيرة التي تولت إدارتها واهتمت بالفرعيات على حساب الأمور الجوهرية ، وانصب كل اهتمامها على ملف المتعثرين ، بل والأدهى من ذلك أنها لم تحقق أى نجاح فى هذا الملف اللهم إلا إبرام بعض اتفاقيات التسوية والجدولة ؟ .

■ ماذا نقول في قيادات كان كل همها تصفية الحسابات مع العملاء والموظفين معاً لدرجة أنها طغشت العملاء وأموال المودعين وأهدرت الخبرات الموجودة داخل البنك ، والنتيجة إحباط عام بين الموظفين وتراجع أداء البنك وتدنئ خدماته المصرفية ؟ .

■ إذا كان الغرض من جلب

القيادات الجديدة هو تحسين أداء البنك وإدارة أمواله بشكل أفضل ، فهل من المعقول أن تقوم بعض هذه القيادات بقصر استثمار البنك على الأذون والسندات والأوراق المالية الصادرة عن الدولة ؟ بل إن بعضها يرفع شعار « مفيش فرص استثمار مناسبة فى البلد » ... هل هذا هو الاستثمار الجديد ؟ نعم إنه استثمار مضمون العائد وسهل وطيب وابن حلال ... ولكنه لا يضيف أية قيمة مضافة للاقتصاد القومى .

هذه عينة من الأسئلة المطروحة من العاملين فى البنوك والتي يجب على متخذى القرار النظر فيها بعناية لتفادى سلبيات التجربة السابقة ، فالمطلوب ليس هو التغيير وكفى ... ولكن المطلوب هو إجراء تغيير حقيقى قائم على تقييم موضوعى للأمر ، فالبنك فى حاجة إلى قيادات تمتلك إلى جانب الخبرة الحنكة

السياسية وأخلاقيات ابن القرية ... قيادات تؤمن بالعمل الجماعى وأن يداً واحدة مهما كانت قوية لا تصفق ... قيادات يتم اختيارها لأنها تعبت فى حياتها وشريت « المر » للوصول إلى المكانة التي تستحقها ، قيادات أمينة على أموال الناس لا أن تستغل موقعها فى تحقيق بيزنس خاص .

وكفاية منطوق « لو شلنا فلان هيروح هين ... يا حرام » يا سيدى يروح يعمل أى حاجة بعيداً عن فلوس الناس وأموال المودعين وبعيداً كذلك عن مؤسسات تمثل عصب الاقتصاد القومى والمحرك الأول للنشاط الاقتصادى .

(كلمة أخيرة)

ليس هناك خلاف على أن عدداً من القيادات الجديدة نجحت بامتياز فى أداء دورها وأن هذه القيادات استفادت من كل خبرة داخل بنوكها حتى لو كانت صغيرة ولئن اتخرج هنا بالاستشهاد بقيادات البنك المركزى وعلى رأسهم د. فاروق العقدة وطارق عامر .

توصيات مؤتمر التعديلات التشريعية في مجال الضرائب ومشاكل تطبيقها

المنعقد بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٦ م

ناقش المؤتمر

على مدار يوم ٢٠/١٢/٢٠٠٦

البحوث المقدمة في محاور ضرائب الدخل

وضريبة المبيعات والتهرب الضريبي

وضريبة الدمغة وانتهى المؤتمر إلى التوصيات التالية :-

- ١- ضرورة مواجهة مشاكل تطبيق معايير المحاسبة ضريبياً
- ٢- وإصدار الكتب الدورية والتفسيرات التي تساعد على استقرار التطبيق
- ٣- أو عرض التعديلات المقترحة على المحاسبين والخبراء قبل الانتهاء منها وإصدارها
- ٤- إصدار كتاب دوري يعالج الإهلاك في ظل أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وخاصة معالجات أساس الإهلاك .

- ٥- إصدار أدلة إرشادية تعالج كيفية ملأ الإقرار الضريبي لمساعدة الممولين والجهات على استكمال بياناته بشكل صحيح وعقد الندوات والاجتماعات بين المصلحة والجهات المختلفة لمساعدتها على الوصول لإقرار صحيح وصادق .
- ٦- ضرورة الإسراع باستكمال التعديلات التشريعية المتعلقة بضريبة المبيعات ومعالجة مشاكل حد التسجيل وتعميم الخصم وتوحيد أسعار ضريبة المبيعات وتخفيضها .
- ٧- اقتصاص حالات التجريم على الجرائم العمدية وليس المخالفات ومراعاة تناسب العقوبات مع الجرائم وإصدار ضوابط لحماية الممول حسن النية .
- ٨- أن نمو الوعي الضريبي ووجود ضريبة عادلة تراعى ظروف العمل والمنشأة والبعد عن التقدير الجزافي وزيادة كفاءة مأمور الضرائب هما أكبر ضمانة لاختفاء ظاهرة التهرب الضريبي .
- ٩- الإسراع بإصدار التعليمات التفسيرية للتعديلات للقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ خاصة فيما يتعلق بالعمليات المصرفية الخاضعة والتسهيلات الائتمانية الخاضعة لضريبة الدمغة وعقد اللقاءات والاجتماعات مع ممثلي البنوك واتحاداتها للخروج بالشكل النهائي للمعالجة الصحيحة والملائمة لكل العمليات المصرفية .
- ١٠- الإسراع بتشكيل لجان الطعن لحل المشاكل المعلقة بين الممولين ومصلحة الضرائب حتى يمكن التفريغ لتطبيق القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

١١- التوسع في تدريب مأموري الضرائب للقيام بدور المأمور الشامل وفق أحكام القانون

رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وقانون الضرائب على المبيعات ١١ لسنة ١٩٩١ ، ١١ لسنة

٢٠٠٢ وتعميم الاتجاه لحل مشاكل الفحص داخل المأموريات والإعداد لإصدار

ميثاق شرف وثقة بين مصلحة الضرائب والممولين والمحاسبين .

١٢- الوصول إلى عقد اجتماعي جديد يؤكد حقوق

الممول ويحمي حقوق الخزنة العامة

ويدعم الثقة وتقارب وجهات النظر .

اللجنة العلمية للمؤتمر

شركة مصر / إيران للفزل والنسج

شركة مشتركة بين مصر وإيران

(ميراتكس)

تأسست في ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
ويقدر إجمالي الاستثمارات بحوالي (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع (٥٤,٢٥٠ مليون جنيه) وتوزيعه كالاتي:-

٥١% للجانب المصري ويمثله:

١ - شركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس. ٢ - بنك الاستثمار القومي.

٤٩% للجانب الإيراني ويمثلها

الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية.

• الأنشطة الرئيسية لميراتكس هي إنتاج وتسويق غزل القطن والمخلوط بالبوليستر من
نمرة ١٦٠ إنجليزى مسرح وممشط، مضرد ومزوى، برم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحجر
على كوزو شلل.

• قد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان.

• يقدر الإنتاج السنوى بحوالى ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.

• مصنع الغزل الرفيع:-

الطاقة = ٧٢٦٥٦ مردن

الإنتاج = ٢٦٠٠ طن

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٢ إنجليزى

• مصنع الغزل السميك:-

الطاقة = ٢٢٠٠ روتر

الإنتاج = ٢٥٠٠ طن

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٢ إنجليزى

• مصنع الغزل المتوسط:-

الطاقة = ٥٩٦٤٨ مردن

الإنتاج = ٥٢٥٠ طن

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٣١ إنجليزى

• تبلغ صادرات ميراتكس حوالى (٤٠٠٠ طن سنويا) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق

أوروبا الغربية (ألمانيا، الدنمارك، بلجيكا، فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، إيطاليا) ودول شرق آسيا

(اليابان، تايوان، كوريا، سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٣٢٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية مايقرب من (٢٨ مليون جنيه)



بنزود الجواهر

دفتر توفیر اطخرا الصغیر



البيانات لألاف الكتب
الأقرب إليك



وتتعدد العروض بتعدد مبلغ الـ ١٠٠ جنيه
يحد أقصى ٢٠٠ فرصة مسحب لكل دفتر.
■ يخترى المسحب ٣ هومات سنويا
على ذات الجوائز في ١٠/٣٠ ، ٧/٣٠ ، ١٠/٣١
■ إمكانية المسحب من المؤتمر من خلال آلات
المسارح الأولى على مسمار ٢٤ مساعفة.

■ جوائز الألف ٦٠ ألف جنيه
وجوائز الألف ٣٠ ألف جنيه
٢٠ جوائز قيمة كل منها ١٠ آلاف جنيه
وجوائز أخرى عديدة.
■ كل ١٠٠ جنيهها فرصة لدخول المسحب